تشريح
ثورة يناير

بين الانفجار والاحتواء والإغلاق

دراسة بنيوية تاريخية في المسارات المغلقة

تأليف: أحمد هلال

تشريح ثورة يناير

بين الانفجار والاحتواء والإغلاق

دراسة بنيوية تاريخية في المسارات المغلقة

أحمد هِلال

يناير ٢٠٢٦

الإهداء

إلى أرواح الذين صدقوا فكانوا شهودًا،
وإلى قلوب الذين انتظروا فأصابها اليقين.

إلى أيدٍ امتدت تطلب الحرية.. فوجدت الرصاص،
وإلى أصوات ارتفعت تطلب الكرامة فابتلعها الصمت.

إلى جيل حمل الحلم ثقلًا، وسار به في دروب الواقع الوعرة،
وإلى جيل سيحمل الذاكرة شعلة، ويحرث بها أرض الغد البكر.

إلى مصر:
أُمًّا حزنت على أبنائها،
وأرضًا شربت من دمائهم وردًا،
وتاريخًا يكتب نفسه دومًا بين سطور الثورة والانكسار.

إلى كل من يبحث عن الحقيقة.. لا الانتصار،
وعن الفهم.. لا التبرير،
وعن المستقبل في قلب الماضي الجريح.

هذا الكتاب محاولة لفهم ما جرى،
لعلّ الفهم يكون بداية الطَّرِيق
إلى وطن لا يضيّع أحلام أبنائه مرة أخرى.

مقدمة:

إشكالية الثورة التي لم تُهزم ولم تنتصر

١. بين مفهوم الثورة ومفهوم التغيير

ينطلق هذا الكتاب من إشكالية مفاهيمية بالغة العمق، تسبق في أهميتها أي إشكالية سياسية أو تاريخية. فمصطلح "الثورة" ذاته كثيرًا ما يُستخدم في الخطاب العام والأكاديمي استخدامًا إنشائيًا أو أيديولوجيًا، دون مساءلة دقيقة لمضمونه النظري وشروط تحققه الواقعية. في الأدبيات الكلاسيكية للعلوم الاجتماعية والسياسية، كما عند مفكرين مثل تشارلز تيلي أو ثيدا سكوكبول، تُعرَّف الثورة بأنها تحوُّل جذري وشامل في بنية السلطة السياسية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، لا مجرد تغيير في رأس النظام أو في بعض السياسات العامة[1].

إنها عملية تفكيك وإعادة تأسيس لنظام الحكم والمجتمع معًا. ووفق هذا التعريف الصارم، فإن كثيرًا من الأحداث التي توصف بالثورات في التاريخ الحديث لا ترقى إلى هذا المستوى البنيوي العميق، وتظل في إطار الانتفاضات أو الاحتجاجات الكبرى أو حالات التغيير الجزئي.

غير أن الاقتصار على هذا التعريف "المثالي" للثورة يقود بدوره إلى إشكالية مضادة، إذ يُقصي من دائرة التحليل لحظات تاريخية كبرى كان لها أثر عميق في وعي الشعوب ومسارات الدول، وخلخلت اليقينيات، وأعادت ترتيب الأولويات، رغم أنها لم تُنتج قطيعة كاملة مع الماضي أو لم تكتمل مشروعها التأسيسي. من هنا، يقترح هذا الكتاب مقاربة وسطى تحليلية ترى في ثورة يناير ثورة اجتماعية - سياسية غير مكتملة أو لحظة ثورية مُجهضة:

---

(1) ثيدا سكوكبول، الدول والثورات الاجتماعية: دراسة مقارنة في فرنسا وروسيا والصين، ترجمة محمد فتحي خضر (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٥)، ٤٥-٥٠؛ تشارلز تيلي، الثورات الأوروبية، ١٤٩٢-١٩٩٢، ترجمة حافظ الجمالي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ١٠١-١٠٥.

ثورة حقيقية من حيث الدوافع الجماهيرية، والفاعلين، والزخم الأخلاقي، والطموح التغييري، لكنها فشلت في التحول إلى "ثورة دولة"، أي في إعادة تأسيس المؤسسات والقواعد والنخب الحاكمة بشكل دائم وجذري.

تندرج ثورة يناير ضمن نموذج "الثورات المحاصَرة" أو "المحتواة"، حيث ينجح النظام القديم أو أجزاء حيوية منه، باستخدام آليات مرنة، في امتصاص الصدمة الثورية، وتفكيك تحالفاتها، وإعادة تشكيل المجال العام من جديد، ولكن بشكل أكثر إحكامًا ومركزية. إنها ليست قصة فشل بسيط، بل قصة تحوُّل معقد: كيف يمكن للثورة أن تتحول من لحظة تحرر إلى آلية لإعادة إنتاج سلطوية جديدة، ربما أكثر صلابة؟

٢. السؤال المركزي للدراسة

السؤال الذي يحكم هذا العمل ويشكّل إطاره التحليلي ليس: لماذا فشلت ثورة يناير؟ فصياغة السؤال بهذه الطريقة تفترض حكمًا نهائيًا مبكرًا، وتدفع نحو إجابات أحادية غالبًا ما تبحث عن "الخائن" أو "السبب الواحد"، سواء أكانت المؤامرة الخارجية أو خيانة النخب أو سذاجة الجماهير.

بل السؤال الأعمق والأكثر إثارة للتأمل هو: كيف أمكن إدارة ثورة بهذا الاتساع الشعبي، والزخم الأخلاقي، والقدرة على هز أركان نظام سلطوي راسخ لعقود، بحيث لا تنتصر ولا تهزم بالكلية، بل تستوعب ثم تغلق تدريجيًا؟

هذا السؤال يفتح الباب لتحليل مركب ومعقد، لا يُحمّل المسؤولية لطرف واحد، ولا يفسّر الحدث بنظرية المؤامرة وحدها، ولا يكتفي بتفسير أخلاقي مبسط. إن ما جرى، وفق أطروحة هذا العرض، هو تفاعل معقد وديناميكي بين عدة مستويات:

- **مستوى البنية:** دولة سلطوية عميقة الجذور (Deep State) ذات أجهزة أمنية وعسكرية وبيروقراطية ضخمة، قادرة على التكيف والإعادة التشكيل.

- **مستوى النخب:** نخب مدنية وسياسية مأزومة، ممزقة بين الإسلاميين والليبراليين والثوريين، تفتقر إلى الخبرة السياسية التراكمية والمشروع الوطني الجامع.
- **مستوى الحراك الاجتماعي:** حراك شعبي عارم، قائم على غضب أخلاقي واقتصادي، لكنه يفتقر إلى التنظيم السياسي المستدام والرؤية الاستراتيجية لما بعد إسقاط الرئيس.
- **مستوى السياق الخارجي:** نظام إقليمي ودولي معاد لجوهر التحول الثوري، يعمل على احتوائه وإعادة ضبطه لحساب منطق الاستقرار والأمن القائم.

تفاعل هذه المستويات أنتج مسارًا ملتويا، حيث بدت الثورة وكأنها تنتصر في فبراير ٢٠١١، ثم تبدأ رحلة تراجع بطيئة ومنظمة، تنتهي بإغلاق شبه كامل للمجال السياسي في ٢٠١٣ وما بعدها.

٣. الفرضيات الأساسية للتحليل

يقوم التحليل في هذا الكتاب على أربع فرضيات رئيسية مترابطة، تشكل العمود الفقري للتفسير:

١) **فرضية السياق الخارجي:** ثورة يناير لم تكن "صناعة خارجية" بالمعنى التآمري البسيط، بل هي نتاج ظروف داخلية متراكمة. لكنها وقعت في سياق دولي وإقليمي سمح باحتوائها لا بدعمها. تحوّل الموقف الغربي من الحذر إلى القبول الضمني لمسار الإغلاق، بينما قاد المحافظون الجدد إقليميًا (السعودية والإمارات) حملة مضادة للثورة خشية "عدواها".

٢) **فرضية دور المؤسسة العسكرية:** المؤسسة العسكرية المصرية لم "تنقلب" على الثورة في لحظتها الذهبية (فبراير ٢٠١١)، بل أدارتها بذكاء بالغ منذ اليوم الأول. عبر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، عملت على تفريغ الثورة من

مضمونها التأسيسي، وإدارتها كـ"أزمة" يجب احتواؤها، والحفاظ على جوهر الدولة العميقة، والاستعداد للعودة المباشرة عندما تستنفد الأدوات المدنية مهمتها.

٣) **فرضية فشل النخب المدنية:** النخب المدنية المصرية – بمكوناتها الإسلامية والليبرالية والثورية المستقلة – فشلت بشكل جماعي في بناء مشروع وطني جامع قادر على قيادة مرحلة الانتقال. أسهمت، بقصد أو بغير قصد، عبر استقطاباتها الحادة، وسذاجتها السياسية، وافتقارها لرؤية استراتيجية، في تفكيك الزخم الثوري وتسهيل مهمة إعادة الضبط.

٤) **فرضية الاستمرارية البنيوية:** ما جرى في الثالث من يوليو ٢٠١٣ لم يكن قطيعة مفاجئة مع يناير، بل كان النتيجة المنطقية والحتمية تقريبًا لمسارها غير المحسوم منذ ٢٠١١. كان تتويجًا لعملية احتواء مطولة، وإعلانًا عن فشل التجربة السياسية المدنية في إنتاج استقرار مقبول من الدولة العميقة، وفرصة لإعادة تأسيس نظام سلطوي مركز بأدوات أكثر حسمًا.

٤. المنهجية وحدود الدراسة

يعتمد هذا العرض منهج التحليل البنيوي-التاريخي، الذي يربط الحدث السياسي اللحظي (ثورة يناير) بسياقه التاريخي الطويل (تطور الدولة المصرية منذ ١٩٥٢)، ويحلل أفعال الفاعلين (العسكر، الإسلاميين، الليبراليين، الثوار) ليس كخيارات حرة في فراغ، بل ضمن القيود والفرص التي تفرضها بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد والسياق الدولي. إنه يحاول الكشف عن "قواعد اللعبة" غير المرئية التي حكمت المسار، أكثر من التركيز على النوايا الشخصية للأفراد.

لا يدعي التحليل الحياد القيمي المطلق، فكاتبه ينطلق من إيمان بقيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي نادت بها الجماهير. لكنه يلتزم الصرامة

التحليلية، ويتجنب التفسير التآمري المبسط الذي يلغي فاعلية الداخل، أو التفسير التبريري الذي يسعى لتبرئة طرف على حساب آخر. الهدف هو الفهم قبل الحكم.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على التحليل السياسي والبنيوي للثورة ومسارها. وهي لا تغطي بالتفصيل العميق جميع الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، رغم الإشارة إليها. كما أنها تعتمد بشكل كبير على المصادر المفتوحة والتحليلات المتاحة، مع محاولة تركيب رؤية شمولية منها.

سوف نستعرض هذه الدراسة في سبعة فصول متتالية، مُستخدمين فيها تحليلا دقيقا لمكونات الثورة المصرية الرئيسية، لفهم الواقع والتعامل معه بعقلانية، وإدراك دوافع الحركة لدى جميع الأطراف.

الفصل الأول

لحظة الانفجار – الشروط العميقة لاندلاع يناير

١. الدولة السلطوية المتآكلة: الاستقرار الهش

عشية يناير ٢٠١١، لم تكن الدولة المصرية في حالة قوة مستقرة كما كانت في ستينيات أو سبعينيات القرن العشرين، كما لم تكن في حالة انهيار وشيك كما حدث لبعض الدول. كانت في وضع يمكن وصفه بدقة بـ "الاستقرار الهش". فعلى مستوى السيطرة الأمنية والبيروقراطية، بدت الدولة قوية وقادرة على الضبط، تملك أجهزة أمنية ضخمة وشبكة محلية عميقة. لكن على مستوى الشرعية الاجتماعية والسياسية، كانت تعاني من تآكل عميق وتراكمي.

هذا التآكل لم ينتج عن الاستبداد السياسي وحده، بل عن الجمع السام بين ثلاثية: الاستبداد، والفساد المنظم، واللامساواة الطبقية الصارخة. الدولة التي بناها عبد الناصر على أسطورة التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، ثم حافظ عليها السادات ومبارك عبر تحالفات جديدة، لم تعد تقدم لأبنائها، خاصة الشباب، سردية مقنعة عن المستقبل.

كما أنها لم تعد توفر الحد الأدنى من العدالة (في المحاكمات والتوزيع)، أو الكفاءة (في الخدمات)، أو الكرامة (في التعامل اليومي مع المواطن). وهنا تكمن نقطة مفصلية: الأنظمة السلطوية لا تسقط فقط حين تقمع، بل حين تفقد قدرتها على تبرير القمع، وحين ينفصل خوف الناس عن قبولهم الضمني لها[1].

٢. الاقتصاد السياسي للغضب: النمو المعطوب والطبقة الطفيلية

لا يمكن فهم يناير دون تحليل التحولات الاقتصادية-الاجتماعية في العقد الأخير قبل الثورة، خاصة في عهد حكومة أحمد نظيف. كانت سياسات الخصخصة

(1) أرنست غيلنر، شروط الحرية: المجتمع المدني وأعداؤه، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦)، ٢١٥-٢٢٠.

المتسارعة، وتفكيك القطاع العام، وتحرير الأسعار، واتساع الفجوة الطبقية، كلها أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بشكل دراماتيكي. نشأت طبقة طفيلية جديدة من كبار رجال الأعمال المرتبطين عضويا بالسلطة (أبناء النظام)، استفادت من علاقاتها لاحتكار الصفقات والاستيلاء على القطاع العام بأسعار زهيدة.

في المقابل، شهدت الطبقة الوسطى (موظفو الدولة، المحترفون) تدهورًا حادًا في قدرتها الشرقية ومكانتها الاجتماعية، بينما عانت الطبقات الدنيا من انهيار شبكات الأمان الاجتماعي وارتفاع حاد في تكاليف المعيشة.

الأهم من الفقر ذاته كان الإحساس بالظلم والاستبعاد. فالمواطن لم يكن يشعر فقط بالعوز، بل بالاستبعاد المتعمد من المجال العام، ومن ثمار النمو المحدود، ومن حق المساءلة. كان الاقتصاد ينتج ثروة، لكنه كان ينتج الغضب بوتيرة أسرع.

٣. العنف اليومي بوصفه سياسة: شرطة بلا شرعية

تحول جهاز الشرطة، في الوعي الجمعي المصري، من مؤسسة لحفظ الأمن إلى رمز للعلاقة القهرية والمهينة بين الدولة والمواطن.

لم يعد العنف الذي تمارسه الشرطة (التعذيب، الإهانة، القتل خارج القانون) مجرد انتهاكات استثنائية أو تجاوزات فردية، بل تحول إلى ممارسة يومية ومنهجية، وسيلة للضبط الاجتماعي والسياسي.

حوادث مثل مقتل خالد سعيد في الإسكندرية (يونيو ٢٠١٠) لم تكن صدمات منفصلة، بل كانت لحظات تكثيف كشفت القبح اليومي القائم، وأصبحت شرارة لتنظيم الاحتجاج عبر صفحات مثل "كلنا خالد سعيد" على فيسبوك. لقد سقط حاجز الخوف عندما أصبح الموت تحت التعذيب احتمالا يوميًا يُخشى منه أكثر من الموت في المظاهرات.

٤. جيل بلا ذاكرة هزيمة: الوعي الرقمي والخيال المتحرر

أحد العوامل الحاسمة وغير المسبوقة في يناير هو دور جيل الشباب الذي وُلد في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. هذا الجيل لم يعش هزائم سياسية كبرى مباشرة (هزيمة ١٩٦٧ كانت تاريخًا يدرسه)، ولم يتشبع بثقافة الخوف والرهبة من الدولة التي طبعت أجيالا سابقة. تشكل وعيه في فضاء رقمي مفتوح نسبيًا (الإنترنت، فيسبوك، تويتر، المدونات)، سمح له بتخطي رقابة الإعلام الرسمي، وبناء روابط أفقية، ورؤية نماذج أخرى للحياة والحرية خارج الحدود.

امتلك هذا الجيل قدرة فائقة على كسر المحظورات والتعبير عن السخط، لكنه في الوقت ذاته لم يمتلك تصورًا واضحًا أو خبرة تنظيمية لما بعد كسر المحظورات. كان حماسه وقدرته على التعبير أكبر من قدرته على التنظيم السياسي المستدام، وهو ما سيظهر لاحقا كأحد نقاط الضعف الرئيسية.

٥. من الاحتجاج إلى الثورة: لحظة الانهيار المؤقت لهيبة الدولة

التحول من احتجاجات متفرقة ومحدودة (كالتي نظمتها حركة كفاية من قبل) إلى ثورة شعبية جامعة في ٢٥ يناير ٢٠١١ لم يكن نتيجة تخطيط مركزي دقيق، بل نتاج تفاعل لحظي ديناميكي بين الشارع والسلطة. كان الدافع المباشر هو الدعوة للتظاهر في عيد الشرطة، لكن رد الفعل الأمني العنيف والمبالغ فيه في الأيام الأولى، ثم الانسحاب المفاجئ للشرطة من الشوارع ليلة ٢٨ يناير (الجمعة الغضب)، هما ما فتحا المجال لانهيار مؤقت لكنه حاسم لهيبة الدولة ورمزيتها.

هذا الانهيار سمح بتبلور "لحظة ثورية" حقيقية: لحظة يشعر فيها الناس بأن السلطة القائمة قد فقدت سلطتها الأخلاقية والمادية، وأنهم قادرون على تغيير مصيرهم. تجسدت هذه اللحظة في احتلال ميدان التحرير، الذي تحول من مكان جغرافي إلى رمز للسيادة الشعبية وفضاء بديل للدولة. لكن هذه اللحظة، رغم

قوتها، كانت هشة، لأنها لم تترجم بعد إلى مؤسسات بديلة قادرة على إدارة المجتمع.

سيعمل الكتاب على ملء هذا الهيكل بتحليل معمق، واستشهادات تاريخية، وربط للنظريات الاجتماعية (كمقولات تيلي عن "انتهازية" القوى الأمنية، أو تحليل غيلنر للدولة في المجتمعات المسلمة) بالواقع المصري. سيكون النص غنيًا بالمفاهيم مثل "اللحظة الثورية"، "الدولة العميقة"، "الاستقرار الهش"، "احتواء الثورة"، "إعادة تأسيس السلطوية"، "المجال العام"، وغيرها.

الهدف النهائي هو تقديم مرجع تحليلي متكامل يساهم في بناء الوعي الجمعي بتاريخ هذه اللحظة المصيرية، ليس كحنين للماضي أو بحث عن مذنبين، بل كأداة لفهم آليات السلطة والمقاومة في مصر والمنطقة، واستخلاص الدروس للمستقبل.

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية وإدارة الثورة من داخل الدولة

المقدمة: الدولة العميقة تلعب بورقة التغيير

تمثل المؤسسة العسكرية المصرية اللغز الأكبر في معادلة يناير، وأكثر الفاعلين قدرة على التحول من خلفية الصورة إلى مركز الأحداث. لم يكن سلوكها رد فعل عشوائيًا على ضغوط الشارع، بل كان أداءً استراتيجيًا متقنًا لفاعل بنيوي مدرك لحدوده وامتيازاته. هذا الفصل يحلل كيفية تحول الجيش من حارس النظام القديم إلى مدير المرحلة الانتقالية، ثم إلى وريث الشرعية المزدوجة: شرعية الثورة وشرعية الدولة[1].

١. الموقع البنيوي للمؤسسة العسكرية: العمود الفقري للدولة الحديثة

لفهم سلوك المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ١١ فبراير ٢٠١١، لا بد من تجاوز التفسيرات الأخلاقية السطحية التي تختزل الأمر في "خيانة الثورة" أو "انحياز الجيش للشعب" . فالمؤسسة العسكرية في مصر ليست فاعلا طارئا على السياسة، بل هي العمود الفقري للدولة الحديثة منذ ١٩٥٢. هذا الموقع البنيوي يجعلها ليست مجرد أداة بيد النظام، بل شريكا مؤسسًا في تعريف النظام ذاته، ووريثًا شرعيًا لثورة يوليو التي أسست لدولة الاستقلال الوطني[2].

(1)Yezid Sayigh, Above the State: The Officers' Republic in Egypt (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), 1-5.

(2)Steven A. Cook, The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square (New York: Oxford University Press, 2012), 305-310.

تتميز المؤسسة العسكرية المصرية بثلاث خصائص بنيوية:

- **أولاً: الاستقلال المؤسسي:** تمتلك المؤسسة العسكرية اقتصادات موازية (مشروعات إنتاجية، أراضي، تعاقدات) تمنحها استقلالية مالية كبيرة عن الميزانية العامة، وتجعلها دولة داخل الدولة. هذا الاستقلال المالي هو أساس استقلالها السياسي[1].
- **ثانياً: الشرعية التاريخية:** بينما كانت شرعية نظام مبارك تستند إلى أداء اقتصادي هش وعلاقات خارجية، ظلت المؤسسة العسكرية تحتفظ بـ"شرعية تاريخية" مستمدة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومن دورها كرمز للاستقلال الوطني والكرامة. في وعي قطاع واسع من المصريين، الجيش هو "الدرع الواقي" للدولة، وليس مجرد أداة قمع[2].
- **ثالثًا: التحالف البيروقراطي-العسكري:** الدولة المصرية، بخلاف كثير من الدول السلطوية، لم تبنَ على حزب مهيمن أو أيديولوجيا جامعة دائمة، بل على تحالف عضوي بين البيروقراطية العسكرية-الأمنية والبيروقراطية المدنية (الوزارات، الجهاز الإداري). مع تآكل شرعية النظام السياسي في عهد مبارك، بقيت المؤسسة العسكرية هي الكيان الوحيد القادر على الادعاء بامتلاك "شرعية فوقية" تتجاوز النظام القائم وتحافظ على تماسك الدولة[3].

هذا الموقع المتميز جعل المؤسسة العسكرية ترى في ثورة يناير تهديدًا وجوديًا، ليس لشخص مبارك، بل للمبادئ التنظيمية للدولة التي تقف هي في قلبها:

---

(1) جيل برادا، الجيش والاقتصاد في مصر عهد مبارك، ترجمة سحر توفيق (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ٧٧-٨٥.

(2)Cook, The Struggle for Egypt, 15-20.

(3) حازم قنديل، الجيش والسياسة في مصر: أسطورة الحارس المحايد، ترجمة أحمد زايد (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ١٢٠-١٣٠.

مبدأ التسلسل الهرمي، والانضباط، واحتكار العنف، والسرية. ومن هنا، كان رد فعلها يحمل تناقضًا ظاهريًا: حماية الدولة من الثورة، وحماية الثورة من نفسها[1].

٢. لحظة التنحي: بين الثورة والانقلاب المؤجل

يُعد خطاب تنحي حسني مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ لحظة مركزية في مسار يناير، لا بوصفه نهاية للنظام، بل بوصفه إعادة توزيع للسلطة داخل هياكل الدولة. فبدل أن يؤدي الضغط الشعبي إلى تفكيك بنية الحكم السلطوية، جرى نقل السلطة من رأس النظام (مبارك وعائلته وحاشيته) إلى قلبه الصلب (المؤسسة العسكرية)[2].

اختيار صيغة "التنحي" كان خياراً استراتيجياً بالغ الدلالة:

- **الحفاظ على الاستمرارية القانونية:** التنحي صيغة دستورية (وإن كانت مرتجلة) تحافظ على شكل الدولة القانوني دون كسر علني للنظام. لم يعلن الجيش "قيام ثورة" أو "انقلابا"، بل تدخل كـ"ضامن للاستقرار" بناء على تفويض شعبي في لحظة أزمة[3].
- **الاستحواذ على الشرعية الثورية:** بتقبله "مطالب الشعب"، قدم الجيش نفسه كـ"حام للثورة" وليس خصمًا لها. الصورة الشهيرة للدبابة وفي يدها العلم المصري وأحد المتظاهرين يقبل جنديًا أصبحت أيقونة لهذا الانزياح[4].

(1)Sayigh, Above the State, 10-15.

(2)Cook, The Struggle for Egypt, 315-320.

(3) عمر أشرف، "إدارة التنحي: الجيش المصري والمرحلة الانتقالية ٢٠١١-٢٠١٢،" مجلة دراسات شرق أوسطية ٤٥، رقم ٣ (٢٠١٤): ٢١٢.

(4) هبة مصطفى، "خطاب الجيش المصري في المرحلة الانتقالية: تحليل إطار الصراع،" مجلة علم الاجتماع السياسي ٢٨، رقم ٢ (٢٠١٣): ١٩٢.

- **تحييد الصراع الدموي:** منع الجيش بذلك تصعيدًا دمويًا قد يخرج عن السيطرة ويقود إلى حرب أهلية، وهو السيناريو الذي كان يخشاه العسكر أكثر من أي شيء، لأنه يهدد تماسك مؤسستهم أولا[1].

لكن هذه الصيغة كانت مُضللة في جوهرها. فالتنحي، كما كتب الباحث عمر أشرف، كان "استقالة من الأعلى لإنقاذ الأسفل"[2]. لقد أزيل الجزء الأكثر فسادًا وعدم شعبية من النظام (مبارك)، بينما بقيت الهياكل الحاكمة الأساسية سليمة: جهاز المخابرات العامة، الأمن المركزي، القضاء، الإعلام الحكومي، والشبكات الاقتصادية المرتبطة.

بهذا المعنى، كان التنحي آلية احتواء ذكية، وليس انتصارًا ثوريًا مكتملا. لقد استبدلت الثورة عدوًا مرئيًا (مبارك) بعدو أكثر تعقيدًا وأقل وضوحًا (الدولة العميقة بقيادة العسكر).

٣. المجلس العسكري وإدارة المرحلة الانتقالية: سياسة التفريغ المنظم

منذ اللحظة الأولى لتسلمه السلطة، لم يتعامل المجلس العسكري مع يناير بوصفها ثورة تستوجب إعادة تأسيس الدولة، بل كأزمة سياسية حادة يجب إدارتها بأقل قدر من الخسائر البنيوية. كانت الأولوية هي "تهدئة الشارع" ثم "استعادة النظام"، وليس "تحقيق مطالب الثورة". اتسمت سياسات المجلس بثلاث سمات رئيسية كشفت عن رؤيته الإدارية لا التأسيسية:[3]

أولاً: تجزئة المطالب وتفكيك الحزمة الثورية:

جرى التعامل مع مطالب الثورة على أنها ملفات منفصلة ومتتابعة:

(1)Sayigh, Above the State, 20-25.

(2) أشرف، "إدارة التنحي،" ٢١٥.

(3) قنديل، الجيش والسياسة في مصر، ١٤٥-١٥٠.

(١) محاكمة رموز النظام.

(٢) كتابة دستور جديد.

(٣) إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية.

هذا التفكيك أضعف الرؤية الكلية للتغيير، وحوّل الطاقة الثورية من قوة ضاغطة متحدة إلى قوى متنافسة على أولويات مختلفة. الأهم، أنه أعاد إنتاج اللعبة السياسية التقليدية داخل أطر يتحكم فيها المجلس[1].

ثانياً: إدارة الزمن: سياسة الإبطاء والتعجيل:

مارس المجلس سياسة ذكية في إدارة التوقيت:

- **التعجيل في الملفات التي تخلق انقساماً:** مثل الإسراع بالاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١، والذي قسم المعسكر الثوري بين مؤيد ومعارض، وفتح الباب مبكرًا للاستقطاب[2].
- **الإبطاء في الملفات التي تهدد البنية:** مثل تأخير محاكمات كبار رموز النظام وتفريغها من مضمونها الرمزي، أو التأخر في إصدار قانون العزل السياسي[3].
- **كان الهدف:** إعادة ضبط ميزان القوى عبر تحكمه في إيقاع الأحداث.

ثالثًا: تحييد الشارع عبر خطاب الثنائيات:

استخدم المجلس خطابًا استقطابيًا فعالا يقوم على ثنائيات: "الثورة مقابل الفوضى"، "الشعب مقابل البلطجية"، "الاستقرار مقابل الانهيار". كلما احتدم الصراع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين، برز خطاب الجيش كـ"الحكم" و"الضامن". وقد نجح هذا الخطاب، مع استخدام القمع الانتقائي (أحداث محمد

(1) أشرف، "إدارة التنحي،" ٢٢٠-٢٢٥.

(2)Cook, The Struggle for Egypt, 325-330.

(3) قنديل، الجيش والسياسة في مصر، ١٥٥-١٦٠.

محمود، مجلس الوزراء، استاد بورسعيد)، في تقليص قدرة الشارع على فرض إيقاعه الثوري، وتحويل مطالبته بالحقوق إلى "تهديد للأمن القومي"[1].

٤. تفكيك الرفاق قبل الخصوم: فن تفريغ التحالفات

أحد أكثر أوجه براعة المجلس العسكري تمثل في قدرته على تفكيك التحالف الثوري الواهن من الداخل دون الدخول في مواجهة شاملة ومباشرة معه. لم يُعلن العداء للثوار في البداية، بل تركهم يتآكلون ذاتيًا في معمعان الصراعات التي سمح بها وحتى شجع عليها[2].

آليات التفكيك:

- اللعب على تناقضات الثوار: بين الإسلاميين والليبراليين، بين من قبلوا المشاركة في "لعبة السياسة" (الانتخابات) ومن تمسكوا بـ"نقاء الثورة" في الميادين، بين السياسيين المحترفين والنشطاء المستقلين[3].
- خلق فجوة الثقة: عبر الوعود غير المنجزة، والمناورات الدستورية (كالإعلان الدستوري المكمل في نوفمبر ٢٠١١)، والتقريب ثم الإبعاد المتعاقب لأطراف مختلفة[4].
- تحويل الصراع من "ثورة/دولة" إلى "إسلاميين/علمانيين": نجح المجلس في إعادة توجيه الصراع الرئيسي بعيدًا عن مطالب الثورة الجوهرية (العدالة الاجتماعية، كرامة الإنسان، محاسبة الفاسدين) نحو صراع هوياتي حول طبيعة الدولة (دينية أم مدنية). في هذه المعركة، أصبح الجيش هو الطرف الثالث الضروري الذي يلجأ إليه الجميع طلبًا للحماية أو التحكيم[5].

---

(1) مصطفى، "خطاب الجيش المصري،" ١٩٥-٢٠٠.

(2) أشرف، "إدارة التنحي،" ٢٣٠.

(3)Cook, The Struggle for Egypt, 335-340.

(4) قنديل، الجيش والسياسة في مصر، ١٦٥-١٧٠.

(5) مصطفى، "خطاب الجيش المصري،" ٢٠٥.

وهكذا، تحول المجلس العسكري من هدف محتمل للثورة (كجزء من النظام القديم) إلى الحكم الذي يحتكر تعريف "المصلحة الوطنية" و"حدود الممكن". لقد وظف الانقسامات المدنية لصالح استمرارية الدولة العميقة.

٥. حدود الاستقلال: المؤسسة العسكرية ليست كتلة صماء

من الخطأ التحليل أن المجلس العسكري كان مجرد أداة طيعة لما يُعرف بـ"الدولة العميقة" (وهي شبكة غير رسمية من كبار المسؤولين في الأمن والاقتصاد والقضاء والإعلام ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم). بل كان فاعلا مستقلا نسبيًا داخلها، له مصالحه المؤسسية الخاصة التي قد تتعارض أحيانًا مع مصالح أجزاء أخرى من الشبكة[1].

أوجه الاستقلال النسبي:

- المصلحة المؤسسية فوق الولاء الشخصي: كان المجلس حريصًا على حصانة المؤسسة العسكرية ومصالحها الاقتصادية أكثر من حرصه على حماية كل رموز نظام مبارك. بعض المحاكمات (ولو الشكلية) سمحت بتصفية حسابات داخل النخبة القديمة[2].
- الرؤية الإستراتيجية المختلفة: ربما رأى قادة الجيش أن نظام مبارك أصبح عبئًا على استقرار الدولة، وأن "تجديد النظام" من خلال إدارة انتقال محدود، مع الحفاظ على الدور السياسي-الاقتصادي للجيش، هو الحل الأمثل[3].
- إدارة العلاقة مع الخارج: تصرف المجلس كطرف مستقل في التفاوض مع واشنطن وغيرها، ضامنًا استمرار الدعم العسكري الأمريكي (١,٣ مليار دولار سنويًا) وهو شريان حيوي للمؤسسة[4].

---

(1)Sayigh, Above the State, 30-35.

(2) برادا، الجيش والاقتصاد في مصر، ٩٠-٩٥.

(3)Cook, The Struggle for Egypt, 350.

(4)Sayigh, Above the State, 40-45.

هذا الاستقلال النسبي يفسر لماذا لم تكن كل خطوات المجلس محل إجماع داخل أروقة الدولة العميقة، لكنه يفسر أيضا لماذا نجح في النهاية في فرض رؤيته كأقوى وأكثر الفاعلين تماسكا.

٦. تمهيد غير مباشر لـ٢٠١٣: زراعة بذور العودة

دون أن يكون المجلس العسكري قد خطط منذ فبراير ٢٠١١ لانقلاب يوليو ٢٠١٣ بشكل تفصيلي، فإن إدارته "الانتقالية" للمرحلة هي التي زرعت جميع الشروط الموضوعية التي جعلت هذا الحسم ممكنًا ومقبولا اجتماعيًا لاحقًا[1].

كيف مهّد المجلس لـ٢٠١٣؟

١. تدمير مصداقية السياسة المدنية: عبر السماح بتجربة حكم إسلامي (مرسي) في ظل ظروف مستحيلة (دستور مثير للجدل، برلمان ملكيته معطلة، أجهزة دولة معادية)، ثم ترك هذه التجربة تتعثر وتفشل في تحقيق أي من أهداف الثورة الأساسية[2].

٢. إعادة ترسيخ الجيش كـ"المنقذ الأخير": من خلال خطاب متواصل عن "حماية الوطن" و"الحفاظ على مؤسسات الدولة"، جرى تعزيز الصورة الذهنية للجيش كحارس نهائي للدولة فوق الصراعات الحزبية[3].

٣. تفكيك القدرة التنظيمية للشارع: عبر التشريعات المقيدة للحق في التظاهر، والقمع الانتقائي، وإفقاد الثورة قيادتها الموحدة وزخمها الأخلاقي[4].

---

(1) قنديل، الجيش والسياسة في مصر، ١٨٠-١٨٥.

(2)Cook, The Struggle for Egypt, 360-365.

(3) مصطفى، "خطاب الجيش المصري،" ٢١٠.

(4) أشرف، "إدارة التنحي،" ٢٣٥.

٤. إضعاف الشرعية الانتخابية: بخلق ظرف جعل فوز مرسي بنسبة ٥١% يبدو هشًا، وجعل التجربة الديمقراطية برمتها تبدو كرفاهية لا تتحملها الدولة في وقت الأزمة[1].

بهذا المعنى، فإن ٢٠١٣ لم يكن خروجًا عن مسار ٢٠١١، بل كان التتويج المنطقي والمتوقع لمسار احتواء بدأ مع خطاب التنحي نفسه. كان الفارق أن المجلس العسكري في ٢٠١١ كان يدير الأزمة من خلف ستار مدني (حكومة شرف، ثم رئاسة مرسي)، بينما في ٢٠١٣ قرر الظهور في واجهة الحكم مباشرة، بعد أن استنفدت الأدوات المدنية دورها في إضفاء الشرعية على عملية الاحتواء[2].

خاتمة الفصل: الدولة تصالح نفسها

لم تكن المؤسسة العسكرية خائنًا للثورة ولا بطلها، بل كانت حارسة للدولة بمعناها البنيوي العميق. رأت في الانفجار الشعبي خطرًا على كيان تعتبر نفسها تجسيدًا له. لذلك، قامت بمناورة تاريخية معقدة: احتواء الغضب الشعبي، واستيعاب جزء من خطابه، وتفكيك قوته، ثم إعادة تركيب النظام السلطوي في صيغة جديدة أكثر مركزية وأقل تسامحًا مع السياسة.

لقد نجحت في تحويل المسار من ثورة ضد الدولة إلى أزمة داخل الدولة، ثم إلى فرصة لإعادة تأسيس الدولة على قواعد أكثر صلابة. هذا الفشل في تحويل الزخم الثوري إلى تغيير بنيوي دائم هو ما يدفعنا للفصل التالي، حيث سنحلل الدور الذي لعبته النخب المدنية، عن قصد أو غير قصد، في تسهيل هذه المهمة على المؤسسة العسكرية.

(1) قنديل، الجيش والسياسة في مصر، ١٩٠.

(2)Sayigh, Above the State, 50.

الفصل الثالث

فشل السياسة المدنية بوصفه شرطًا للاحتواء

المقدمة: من سحر الثورة إلى مأزق السياسة

إن الانتقال من لحظة ثورية باهرة إلى دولة مؤسسات ديمقراطية هو أخطر المنعطفات في تاريخ أي ثورة. ثورة يناير، بكل زخمها الأخلاقي وجماهيريتها، اصطدمت بمأزق هذا الانتقال فور سقوط رأس النظام. لم يكن الفشل في تأسيس سياسة ديمقراطية حقيقية مجرد نتيجة للقمع أو المكائد، بل كان أيضا نتاجًا لعجز بنيوي وجوهري في النخب المدنية المصرية بمختلف أطيافها. هذا الفصل يحلل كيف حوّل الفشل المشترك للإسلاميين والليبراليين والثوريين المستقلين الحلم الثوري إلى كابوس سياسي، مهددًا الطريق أمام عودة الدولة العميقة بأشد مما كانت[1].

١. إشكالية السياسة بعد الثورة: من منطق الإسقاط إلى منطق البناء

أحد أكثر الأوهام فداحة التي سيطرت على عقول معظم الفاعلين بعد يناير تمثل في الاعتقاد السحري بأن إسقاط رأس النظام يفتح تلقائيًا طريق التحول الديمقراطي. هذا الوهم، المستمد من سرديات ثورية مبسطة، تجاهل حقيقة تاريخية محزنة: الثورات تسقط، أما السياسة فتبني. والبناء يتطلب أكثر من الشجاعة الأخلاقية؛ يتطلب مهارة التفاوض، ومعرفة موازين القوى، وتصورًا واضحًا للدولة الجديدة، وقدرة على التحالف، واستعدادًا لتقديم التنازلات[2].

(1)Jason Brownlee, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds, The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform (Oxford: Oxford University Press, 2015), 120-125.

(2)Marc Lynch, The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East (New York: PublicAffairs, 2016), 45-50.

الانتقال من منطق الثورة إلى منطق السياسة فشل على مستويين:

- **المستوى النفسي-الثقافي**: بقي كثير من الثوار والنخب أسرى لحظة التحرير البطولية، ينظرون باستعلاء أو ريبة إلى المساومات و البراغماتية ليس بمفهومها الواسع بل الذكاء التفاوضي التي تتطلبها السياسة. تحولت النقاء الأخلاقي للثورة إلى عائق سياسي[1].
- **المستوى التنظيمي-الاستراتيجي**: لم تمتلك أي من القوى المدنية مشروع دولة متكامل، او لم يتسع المجال لطرح مشاريع ببرنامج اقتصادي واضح، ورؤية لإصلاح الأجهزة الأمنية، وخطة لدمج المؤسسة العسكرية في نظام ديمقراطي. كانت الشعارات عامة ("عيش، حرية، كرامة إنسانية") بينما كانت التحديات تفصيلية ومعقدة[2].

هذا الفشل في الانتقال ترك فراغًا هائلاً في السلطة والحكم. والفراغ في السياسة، كما في الطبيعة، لا يبقى شاغرًا أبدًا. ملأته القوة الأكثر تنظيمًا والأقل شفافية: الدولة العميقة بقيادة المؤسسة العسكرية.

٢. التيار الإسلامي: وهم الشرعية الانتخابية وانفصام الشخصية السياسية

دخل التيار الإسلامي، ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، المعترك السياسي بعد يناير وهو يمتلك ميزتين موضوعيتين: تنظيمًا هرميًا قادرًا على الحشد، وقاعدة انتخابية حقيقية في الريف والمناطق الشعبية والمحافظات الكبرى . لكن هذه المزايا اصطدمت بقيود بنيوية كانت أقوى منها[3].

---

(1) باسم شكري، جيل التحرير: ثوار بلا مشروع (الإسكندرية: دار ميريت، ٢٠١٣)، ٨٨-٩٢.

(2) منى قدري، المشروع الوطني الغائب: النخب المصرية بعد يناير (القاهرة: دار العين، ٢٠١٧)، ٣٣-٤٠.

(3)Shadi Hamid, Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East (Oxford: Oxford University Press, 2014), 75-80.

أولاً: تناقض الشرعية: بين صناديق الاقتراع ودوائر القرار الحقيقي

تعاملت القيادة الإسلامية مع الشرعية الانتخابية بوصفها جواز مرور إلى السلطة، لا بوصفها رخصة للتحكم في مفاصل الدولة. لقد وقعت في فخ الواقعية السياسية دون استراتيجية التحكم. قدمت القيادة الإسلامية مناصب وزارية لشخصيات مستقلة وليبرالية مرموقة، لكنها ووجهت بالرفض[1]. رغم ذلك، تشير تركيبة حكومة هشام قنديل إلى محاولة جادة لتشكيل حكومة توافق وليست هيمنة، حيث ضمت ٣٥ وزيرًا شملوا ٨ فقط من الإخوان (٢٢%)، و١١ وزيرًا مستقلا، و١٦ وزيرًا من التكنوقراط[2]. كما قدم بعض الوزراء أداءً إداريًا ناجحًا في ملفات حساسة مثل منظومة الخبز المدعم والصحة العامة[3].

ثانياً: الفشل الجوهري: في فلسفة التعامل مع الدولة العميقة

هنا يكمن العطب الرئيسي: الواقعية في الإدارة اليومية، والسذاجة في التعامل مع بنية السلطة. تعامل الإخوان مع مؤسسات الدولة (الجيش، الأمن، القضاء، البيروقراطية) كما لو كانت آلات محايدة يمكن تشغيلها بموجب تفويض انتخابي، متناسين ذاكرتها التاريخية المعادية ومصالحها المؤسسية المستقلة وقدرتها على المقاومة السلبية[4]. ووهمهم الأكبر كان الاعتقاد أن تعيين شخصيات موالية في مناصب قيادية (مثل تعيين عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع) سيضمن ولاء المؤسسة رغم ضبابية التكليف وندرة المعلومات حول الملابسات[5].

---

(1) محمود الخطيب، التيار الإسلامي وسياسات الانتقال: مصر بعد الثورة (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤)، ١٠٢-١٠٥.

(2) الخطيب، التيار الإسلامي وسياسات الانتقال، ١١٠-١١٥.

(3)Hamid, Temptations of Power, 85-90.

(4)Brownlee, Masoud, and Reynolds, The Arab Spring, 130-135.

(5) الخطيب، التيار الإسلامي وسياسات الانتقال، ١٥٥-١٦٠.

و بينما كانوا منشغلين بالإدارة، كانت أجهزة الدولة العميقة تشن عليهم حربًا إعلامية وقضائية متعددة الجبهات[1].

ثالثًا: الانفصام العملي: بين خطاب التغيير وممارسة الاستمرارية

ظهر انفصام واضح بين الخطاب الثوري والممارسة الواقعية. في الاقتصاد، طرحت شعارات العدالة الاجتماعية بينما استمرت سياسات الخصخصة رغم توقفها قليلا. والاستدانة من صندوق النقد الدولي[2]. في الأمن، لم يتحقق الإصلاح الجوهري لجهاز الشرطة. وفي العلاقة مع الجيش، تم تكريس صلاحياته بدلا من إخضاعه للسلطة المدنية الكاملة[3]. فشلت فلسفة "التمكين التدريجي" لعدم امتلاك الوقت والتنازل في المعارك الكبرى.

رابعًا: الاستقطاب: الفخ الذي سقط فيه الجميع

ساهمت القيادة الإسلامية في الاستقطاب عبر خطاب التفويض الضعفي والأخطاء الرمزية الكارثية مثل الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢، لكنها لم تكن الطرف الوحيد.[4]. فشلت في بناء تحالفات حقيقية مع القوى الثورية والعلمانية.

الخلاصة: فشل الواقعية دون رؤية

فشل التيار الإسلامي لا يكمن في التطرف، بل في واقعية ساذجة تجاهلت طبيعة العدو الحقيقي (شبكة المصالح المؤسسية)، وفشلت في تطوير استراتيجية ثورية لتحقيق هدف ثوري (تغيير بنية الدولة)[5].

---

(1) ناصر عبد الفتاح، "الاستقطاب كاستراتيجية بقاء: الإعلام والدولة العميقة في مصر،" مجلة البحوث الإعلامية ٤٠، رقم ١ (٢٠١٦): ٦٠.

(2)Hamid, Temptations of Power, 95-100.

(3) الخطيب، التيار الإسلامي وسياسات الانتقال، ١٨٠-١٨٥.

(4)Lynch, The New Arab Wars, 60-65.

(5)Hamid, Temptations of Power, 105-110.

٣. الليبراليون والعلمانيون: الخوف من الديمقراطية وخيار الارتماء في أحضان الدولة

عانت النخب الليبرالية والعلمانية من تناقض وجودي عميق. أولاً، ظلت ظاهرة نخبوية بلا قاعدة اجتماعية عريضة، فشلت في تطوير خطاب يجذب الجماهير حول قضايا العدالة الاجتماعية[1]. ثانيًا، كشف موقفها خلال حكم مرسي عن مأزق أخلاقي: تبنّت قيم الديمقراطية خطابيًا، لكنها رفضت نتائجها حين لم تضمن تفوقها، وارتمت في أحضان المؤسسة العسكرية كضامن لـ"الدولة المدنية"[2]. هذا التحول كشف أن أولوية كثيرين كانت منع وصول الإسلاميين للسلطة، وليس بناء ديمقراطية تقبل بفوز الخصوم[3].

٤. الثوريون المستقلون: طهرانية الاحتجاج وعجز التنظيم

مثّل الشباب المستقلون والنشطاء الضمير الأخلاقي للثورة، لكنهم عانوا من قصور سياسي مزمن. تبنى كثيرون طهرانية سياسية برفض التنظيم الحزبي ("الفوضى المنظمة") وتوجس من العمل المؤسسي، وهي "إيديولوجية اللاقيادة" التي كانت وصفة للفعالية في مواجهة تنظيمات هرمية[4]. تحولت الثورة عند بعضهم من وسيلة للتغيير إلى حالة دائمة من الاحتجاج، مما أفقدهم التأثير في المسارات الرسمية[5]. والأهم، افتقدوا المشروع البديل القابل للتطبيق، مما جعلهم عرضة للقمع لاحقًا[6].

---

(1) أحمد الغيطاني، الليبراليون والثورة: التناقض والأزمة (القاهرة: دار التنوير، ٢٠١٥)، ٤٥-٥٠.

(2) الغيطاني، الليبراليون والثورة، ٧٠-٧٥.

(3)Brownlee, Masoud, and Reynolds, The Arab Spring, 140-145.

(4) شكري، جيل التحرير، ١٢٠-١٢٥.

(5) شكري، جيل التحرير، ١٣٠-١٣٥.

(6) قدري، المشروع الوطني الغائب، ٩٥-١٠٠.

٥. الاستقطاب بوصفه أداة دولة: كيف وظفت الدولة العميقة انقسام المدنيين

من الخطأ النظر إلى الاستقطاب الحاد بين ٢٠١١ و٢٠١٣ كصراع عفوي. فقد استفادت الدولة العميقة منه إلى أقصى حد، بل ساهمت في تغذيته[1]. تم ذلك عبر:

- **الإعلام الموجَّه:** تضخيم الخلافات وعرضها كصراع وجودي لا يحله إلا تدخل "المنقذ الوطني"[2].
- **القضاء كأداة سياسية:** استخدام أحكام قضائية (حل مجلس الشعب، إعلان عدم دستورية اللجنة التأسيسية) لزيادة الاحتقان[3].
- **خطاب "الفوضى" و"الانهيار":** الترويج لسردية أن الخلاف المدني سيؤدي لحرب أهلية أو انهيار الدولة، مما خلق ذعرًا جماعيًا دفع نحو البحث عن قوة قادرة على فرض النظام بأي ثمن[4].

وهكذا، تحول الاستقطاب من نتيجة للتعددية إلى آلية حكم غير مباشرة لإثبات عجز المدنيين.

٦. الغياب المأساوي للمشروع الوطني الجامع

كان العجز المشترك الأعمق لكل التيارات هو الفشل في صياغة مشروع وطني جامع لإعادة تأسيس الدولة[5]. لم يتمكن أي طرف من الإجابة بوضوح على الأسئلة التأسيسية:

١. ما طبيعة الدولة الجديدة ومضمونها الاجتماعي-الاقتصادي؟
٢. ما علاقة الجيش بالدولة الجديدة ومصالحه الاقتصادية؟
٣. كيف نعيد بناء جهاز الشرطة؟
٤. ما موقع مصر الإقليمي والدولي[6]؟

---

(1) عبد الفتاح، "الاستقطاب كاستراتيجية بقاء،" ٦٥-٧٠.

(2) عبد الفتاح، "الاستقطاب كاستراتيجية بقاء،" ٧٢-٧٥.

(3)Lynch, The New Arab Wars, 75-80.

(4)Brownlee, Masoud, and Reynolds, The Arab Spring, 150.

(5) قدري، المشروع الوطني الغائب، ٥-١٠.

(6) قدري، المشروع الوطني الغائب، ١١٥-١٢٠.

بدلاً من ذلك، انشغل الجميع بالمعارك الصغيرة والتفاصيل الدستورية والإجرائية، مما حول السياسة إلى إدارة أزمات وفقدان متتالي للثقة[1].

خاتمة الفصل: فشل النخب كشرط للإغلاق

لم يكن فشل السياسة المدنية مجرد حادثة مؤسفة، بل كان الشرط البنيوي الضروري الذي مكن من إغلاق المجال العام. عندما تفشل النخب في إدارة الخلاف داخل الإطار السياسي، وتتحول السياسة إلى صراع هوياتي صفري، تستدعى القوة بوصفها البديل "المنطقي"[2].

ما جرى في يوليو ٢٠١٣ لم يكن مجرد "انقلاب عسكري"، بل كان إنهاءً لمسار سياسي مأزوم لم تكن القوى المدنية قادرة على حماية نفسها فيه ولا على حماية القواعد الديمقراطية[3]. لقد أغلقت النافذة التاريخية التي فتحتها يناير، ليس فقط بسبب قبضة الجيش، بل أيضا بسبب الأيدي التي لم تستطع أن تمسك بإطارها وتثبته. هذا الفشل الداخلي وقع في خضم تحولات إقليمية ودولية كبرى، وهو ما يقودنا إلى الفصل التالي.

(1)Lynch, The New Arab Wars, 85-90.

(2)Brownlee, Masoud, and Reynolds, The Arab Spring, 155-160.

(3)Hamid, Temptations of Power, 115-120.

الفصل الرابع

السيـــاق الـدولي والإقليمي

يناير في ميزان النظام العالمي

المقدمة: الثورة في قفص النظام الدولي

لا تفهم الثورات الكبرى خارج سياقها الزماني والمكاني. فالثورات، مهما بدت محلية في شرارتها ومطالبها، لا تقع في فراغ تاريخي أو سياسي. إنها تحدث داخل نظام دولي قائم، تحكمه موازين قوة محددة، وشبكات مصالح عميقة، وأنماط للضبط والاستقرار متعارف عليها. والدول الواقعة في الأطراف أو أنصاف الأطراف من هذا النظام - ومصر نموذج كلاسيكي لها - لا تملك ترف تجاهل هذا السياق، لأن قدرتها على التحول السياسي تكون دومًا مشروطة بما يسمح به النظام العالمي أو يتسامح معه[1].

من هنا، فإن أي قراءة لثورة يناير تكتفي بالفاعل الداخلي، أو تحصر التفسير في خيانة النخب أو سذاجة الجماهير، تظل سردية ناقصة وعاجزة. فهي تغفل أحد أهم محددات المسار وأكثرها حسمًا: البيئة الدولية والإقليمية التي وُلدت فيها الثورة، ثم تغيّرت على نحو معاد لجوهرها التحرري. هذا الفصل يحلل كيف تحولت الثورة من فرصة تاريخية في نظر البعض، إلى تهديد استراتيجي في نظر آخرين، على المستويين العالمي والإقليمي، وكيف أدى هذا التحول إلى احتواء وإجهاض المسار الثوري المصري[2].

---

(1) Raymond Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, 2nd ed. (Manchester: Manchester University Press, 2015), 45-50.

(2) Fawaz A. Gerges, Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 2018), 320-325.

١. النظام الدولي عشية ٢٠١١: هيمنة مأزومة بلا قيادة حكيمة

اندلعت ثورة يناير في لحظة فارقة من تاريخ النظام الدولي، كانت الولايات المتحدة، القوة العظمى المهيمنة منذ نهاية الحرب الباردة، تمر فيها بحالة من الإرهاق والتراجع الاستراتيجي العميق. أسباب هذا الإرهاق متعددة: الفشل الباهظ في العراق، والمستنقع الأفغاني، وآثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨[1]. هذا الوضع خلق نمطًا جديدًا من السلوك الأمريكي الخارجي: الابتعاد عن التدخل العسكري المباشر واسع النطاق، مقابل إدارة الأزمات من الخلف، والبحث عن شركاء محليين ينفذون الأجندة بأقل كلفة أمريكية[2].

واشنطن لم تعد راغبة ولا قادرة على إعادة تشكيل أنظمة الحكم وإدارة عمليات الانتقال الديمقراطي الطويلة. لكنها في الوقت ذاته لم تكن مستعدة لقبول تحولات غير محسوبة في منطقة حيوية مثل الشرق الأوسط قد تضر بمصالحها الاستراتيجية الثابتة: أمن إسرائيل، ومرور النفط، ومكافحة الإرهاب[3]. هنا تحديدًا وُلد الارتباك والحذر الأمريكي تجاه ثورات الربيع العربي، ومنها الثورة المصرية.

٢. الولايات المتحدة وثورة يناير: من الصدمة إلى إستراتيجية الاحتواء

لم تتوقع الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما سقوط نظام مبارك بهذه السرعة، ولم تكن تمتلك خطة بديلة واضحة[4]. مع تصاعد الاحتجاجات، انقسمت

---

(1) أحمد المرسي، السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد الثورة (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ٧٥-٨٠.

(2) ليلى نصار، "النظام الدولي والإرهاب: الرؤية الأمريكية بعد ٢٠١١،" مجلة السياسة الدولية ٥٣، رقم ٢١٠ (٢٠١٧): ١١٥.

(3) Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, 180-185.

(4) David Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers: Freedom and Chaos in Egypt and the Middle East (New York: Viking, 2018), 45-50.

مؤسسات القرار الأمريكية: وزارة الخارجية مالت للإصلاح الحذر، بينما تمسك البنتاغون بالعلاقة مع المؤسسة العسكرية المصرية[1].

لم يكن السؤال المركزي في واشنطن هو: "كيف نساعد المصريين على التحول الديمقراطي الحقيقي؟" بل كان: "كيف نمنع الانهيار الشامل مع الحفاظ على مصالحنا الأساسية؟"[2]. ومن هنا بدأ الرهان الأمريكي الاستراتيجي على المؤسسة العسكرية المصرية بوصفها الفاعل الوحيد القادر على احتواء الثورة وضمان استمرارية الالتزامات الإقليمية[3].

كانت المكالمة الهاتفية الشهيرة من أوباما إلى المشير حسين طنطاوي في ١ فبراير ٢٠١١، والتي نصحه فيها بعدم استخدام العنف، بمثابة التفويض العملي الأمريكي للجيش بإدارة الأزمة. لقد قررت واشنطن أن الاستقرار عبر الجيش أفضل من الديمقراطية عبر الشارع إذا كان ثمن الأخيرة مجهولا[4].

٣. إسرائيل: الثورة كتهديد وجودي للنموذج الإقليمي

مثلت ثورة يناير لإسرائيل خطرًا استراتيجيًا وجوديًا من الدرجة الأولى. السبب بسيط وعميق: الثورة استهدفت - ولو ضمنيًا - النظام الإقليمي الذي تشكل بعناية بعد كامب ديفيد ١٩٧٩[5]، سقوط مبارك، الرمز الأبرز لهذا النظام، هدد بزعزعة هذه المعادلة. لم تكن المخاوف الإسرائيلية مرتبطة فقط بإلغاء معاهدة السلام، بل بفقدان مصر بوصفها دولة منزوعة الإرادة السياسية الإقليمية[6].

لذلك، شنت إسرائيل حملة دبلوماسية وإعلامية مكثفة لتحذير واشنطن والعواصم الغربية من مخاطر صعود الإسلام السياسي وانهيار الاستقرار

(1) المرسي، السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد الثورة، ٩٥-١٠٠.

(2)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 60-65.

(3)Gerges, Making the Arab World, 330-335.

(4)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 70-75.

(5) طارق برجس، الدور الإسرائيلي في احتواء الربيع العربي: حالة مصر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧)، ٥٥-٦٠.

(6) برجس، الدور الإسرائيلي في احتواء الربيع العربي، ٧٠-٧٥.

الإقليمي[1]. هذه الحملة نجحت في التأثير على المزاج السياسي الغربي، خاصة المحافظين واليمين، ودفعته نحو تغليب منطق الاستقرار والاحتواء على منطق التغيير[2].

٤. الخليج العربي: الخوف الوجودي من عدوى الشارع

لم يكن موقف دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، من ثورة يناير نابعًا من خلافات شخصية مع نظام مبارك، بل من طبيعة الثورة ذاتها وكيفية حدوثها[3]. هذا النموذج كان مقلقًا وجوديًا لسببين رئيسيين: أولاً، شرعية الحكم (إذا سقط نظام علماني، فما مصير أنظمة تستمد شرعيتها من الدين أو العائلة؟). ثانيًا، الشارع كفاعل (إذا نجح الشارع المصري، فقد يحذو الشارع الخليجي حذوه)[4].

لذلك، جاء الدعم الخليجي اللاحق لأي مسار في مصر يعيد ضبط المجال العام، ويغلق السياسة، باعتباره استثمارًا في الأمن الداخلي للأنظمة الخليجية قبل أن يكون موقفًا من مصر. كان الهدف: وأد النموذج الثوري في مهده[5].

٥. الإقليم المشتعل: من الإلهام إلى التخويف

في بدايات ٢٠١١ ، شكلت الثورات العربية حالة إلهام متبادل. غير أن المسارات العنيفة والدامية التي آلت إليها الأوضاع لاحقًا في سوريا وليبيا واليمن حوّلت المشهد الإقليمي سريعًا من مساحة أمل إلى مساحة ردع نفسي ضد التغيير[6].

---

(1)Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, 195-200.

(2) برجس، الدور الإسرائيلي في احتواء الربيع العربي، ٨٥-٩٠.

(3) سليمان الحميدي، الخليج والربيع العربي: سياسات الاحتواء والمواجهة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ٣٣-٣٨.

(4) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ٤٥-٥٠.

(5)Christopher M. Davidson, Shadow Wars: The Secret Struggle for the Middle East (London: Oneworld Publications, 2016), 120-125.

(6)Gerges, Making the Arab World, 340-345.

استُخدمت هذه النماذج الكارثية كأدوات تخويف داخل مصر. جرى تقديم معادلة تبسيطية لكنها فعالة للجماهير المرهقة: الثورة = الفوضى = سوريا/ليبيا[1].

هذا الاستخدام الجيو- سياسي للفوضى المجاورة كان سلاحًا نفسيًا قويًا أيّد فكرة أن "الاستقرار الأمني"، حتى تحت حكم سلطوي، أفضل من "حرية خطيرة"[2].

٦. البعد الإقليمي الفاعل: من الاحتواء إلى الإجهاض

إذا كان النظام الدولي قد وفر السقف العام لاحتواء الثورة، فإن الفاعل الإقليمي - وتحديدًا محور السعودية-الإمارات - مثّل الأداة التنفيذية الأكثر فاعلية وصرامة في تحجيم الثورة ثم إفشالها[3]. انخرط هذا المحور في فعل سياسي واقتصادي وإعلامي وأمني مباشر، بمنطق استباقي واضح لعرقلة أي تحول ديمقراطي ناجح في أكبر دولة عربية[4].

٧. السعودية: الثورة كتهديد لنموذج الشرعية السياسية

لم تنظر المملكة العربية السعودية إلى ثورة يناير بوصفها حدثًا مصريًا داخليًا، بل باعتبارها سابقة خطيرة تعيد طرح سؤال الشرعية السياسية في المنطقة بأكملها[5]. النظام السعودي، القائم على مزيج فريد من الشرعية الدينية والتقليدية والريعية، يرى في أي حراك شعبي واسع خارج أطر الطاعة والبيعة تهديدًا بنيويًا[6].

تجلى هذا الموقف في الضغط السياسي المباشر على إدارة أوباما، والدعم المالي والسياسي الواضح للمؤسسة العسكرية وللقوى السياسية القادرة على

---

(1) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ٨٨-٩٢.

(2)Davidson, Shadow Wars, 130-135.

(3)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 150-155.

(4)Davidson, Shadow Wars, 140-145.

(5) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ١٠٠-١٠٥.

(6)Gerges, Making the Arab World, 350.

مواجهة الإخوان، واستخدام الخطاب الديني الرسمي لجرّم الخروج على الحاكم[1].

٨. الإمارات: العداء الأيديولوجي المنظم للسياسة الشعبية

اتسم الموقف الإماراتي، خاصة تحت قيادة ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، بطابع أيديولوجي أكثر وضوحًا وحدة[2]. تبنّت أبوظبي رؤية إستراتيجية تعتبر أن الإسلام السياسي والتنظيمات الشعبية الثورية هما الخطران الأكبر على النظام الإقليمي القائم ومشروع الهيمنة الإماراتي[3].

انخرطت الإمارات في دعم مالي وسياسي واستخباراتي غير مسبوق لشبكات إعلامية ونخب سياسية تهدف إلى شيطنة ثورة يناير وربطها عضويا بالفوضى، وتفكيك التحالفات الثورية داخليًا، ودعم القوى القادرة على إعادة ضبط المجال العام بالقوة[4]. لعبت دورًا محوريًا في تمويل وقيادة الحرب الإعلامية المضادة للثورة وللإخوان[5].

٩. المال السياسي والإعلام: إعادة تشكيل الوعي الجمعي

أحد أخطر أدوار التدخل الإقليمي تمثل في استخدام الثروة النفطية الهائلة كسلاح سياسي لإعادة تشكيل الواقع والوعي معًا[6]. كان استثمارًا منهجيًا في حرب السرديات: تمويل منصات إعلامية ضخمة، ودعم نخب ثقافية وفنية وإعلامية في الداخل المصري تتبنى خطاب التخويف من التغيير، وتضخيم أخطاء مرحلة الانتقال كدليل على فشل فكرة الثورة ذاتها[7]. نجحت هذه الحرب السردية

---

(1) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ١١٠-١١٥.

(2)Davidson, Shadow Wars, 150-155.

(3)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 180-185.

(4)Davidson, Shadow Wars, 160-165.

(5) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ١٢٥-١٣٠.

(6)Davidson, Shadow Wars, 170-175.

(7)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 200-205.

في تجييش قطاعات من الشعب خوفا على مستقبلها، وجعلها تتقبل عودة الحكم القوي كخلاص[1].

١٠. من الاحتواء إلى الإجهاض: ٢٠١٣ كنقطة التقاء المصالح

بحلول صيف ٢٠١٣، كانت مصالح عدة أطراف إقليمية ودولية قد التقت لتشكل تحالفا فعليًا لإجهاض التجربة المصرية:[2]

- نظام دولي (واشنطن وأوروبا) منهك، يبحث عن الاستقرار ويقبل بلاعب قوي يضمن الاستمرارية.
- إقليم خليجي (السعودية والإمارات) يرى في إسقاط حكم الإخوان انتصارًا استراتيجيًا يحمي أنظمته.
- مؤسسة عسكرية مصرية تسعى لاستعادة السيطرة الكاملة.
- قطاعات شعبية مصرية مرهقة ومحبطة[3].

في هذا السياق، مثل الدعم المالي والسياسي والعسكري السعودي-الإماراتي (الوعود بمليارات الدولارات فور الإطاحة بمرسي) عامل ترجيح حاسم، حوّل لحظة الأزمة السياسية الداخلية إلى لحظة حسم نهائي[4].

خاتمة الفصل: الثورة المحاصرة دوليًّا وإقليميًّا

لم تكن ثورة يناير ضحية للمؤامرة الخارجية بالمعنى البسيط، بل كانت ضحية لبنية النظامين الدولي والإقليمي اللذين لا يتسامحان مع تحولات ديمقراطية حقيقية في الدول الكبرى ذات الموقع الاستراتيجي[5]. واجهت الثورة قوة عظمى

---

(1) الحميدي، الخليج والربيع العربي، ١٤٠-١٤٥.

(2)Gerges, Making the Arab World, 360-365.

(3)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 210-215.

(4)Davidson, Shadow Wars, 180-185.

(5)Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, 210-215.

فضلت الاستقرار الآني، وجارًا صهيونيًا مرعوبًا، وأنظمة إقليمية غنية خائفة من عدوى الشارع[1].

هذا الحصار الخارجي لم يلغ مسؤولية الفاعلين الداخليين، بل تفاعل مع أخطائهم وعجزهم ليخلق الظروف المثالية للإغلاق. لقد وفر السياق الذي جعل قمع الثورة وإعادة بناء السلطوية مشروعًا مقبولا بل ومرحبًا به من قطاعات داخلية وخارجية[2]. وهذا يقودنا إلى الفصل التالي، حيث سنحلل لحظة هذا الإغلاق ذاته.

(1)Gerges, Making the Arab World, 370.

(2)Kirkpatrick, Into the Hands of the Soldiers, 220-225.

الفصل الخامس

من الاحتواء إلى الإغلاق

(٢٠١٣) وإعادة هندسة المجال العام

المقدمة: من إدارة الأزمة إلى هندسة النظام

يمثل الثالث من يوليو ٢٠١٣ لحظة محورية في التاريخ المصري الحديث، لا بوصفها مجرد انقلاب عسكري أو تصحيح مسار، بل كعملية جراحية كبرى لإعادة هندسة المجال العام المصري. إذا كانت الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ شهدت عملية احتواء منهجية للثورة، فإن ما بعد يوليو ٢٠١٣ شهد إغلاقا شاملا وإعادة تأسيس لنظام سلطوي أكثر مركزية وقمعًا من نظام مبارك. هذا الفصل يحلل كيف تحولت مصر من حالة اللا استقرار السياسي إلى حالة "الاستقرار السلطوي"، عبر آليات متعددة مست الحيز العام والذاكرة والقانون وحتى الجسد الفردي[1].

١. يوليو ٢٠١٣ كحدث بنيوي: النتيجة المنطقية لمسار الاحتواء

يخطئ من يعتبر ما جرى في الثالث من يوليو ٢٠١٣ قطيعة مفاجئة مع مسار يناير، أو حادثة عابرة في تاريخ الدولة المصرية. إنه كان، في حقيقته البنيوية، النتيجة الحتمية والمنطقية لمسار بدأ في فبراير ٢٠١١. كان تتويجًا لعملية احتواء استمرت عامين ونصف، استنفدت خلالها كل أدوات الإدارة غير المباشرة (المجلس العسكري، السياسة الحزبية، الانتخابات)[2].

(1)Hazem Kandil, The Power Triangle: Military, Security, and Politics in Regime Change (New York: Oxford University Press, 2016), 200-205.

(2)Rabab El-Mahdi and Philip Marfleet, eds., Egypt: The Moment of Change (London: Zed Books, 2019), 145-150.

لماذا كان الحسم في ٢٠١٣ ممكنًا وحتميًا؟

- **استنفاد شرعية النموذج السياسي القائم:** فشل حكم الإخوان في تقديم أداء اقتصادي أو أمني مقبول، وفشلت المعارضة في تقديم بديل سياسي حقيقي، مما خلق فراغًا في الشرعية[1].
- **استعداد الدولة العميقة:** اكتملت استعدادات أجهزة الدولة (الجيش، الأمن، القضاء، الإعلام) للعودة إلى الواجهة بعد فترة "الإعارة" للسياسيين[2].
- **توفر الغطاء الإقليمي والدولي:** توفر دعم مالي وسياسي غير مسبوق من محور السعودية-الإمارات، وتراخ دولي بسبب أولويات مكافحة الإرهاب[3].
- **تعبير الشارع عن الإرهاق:** خرجت ملايين تطالب برحيل مرسي، معبرة عن إرهاق حقيقي من الأزمة السياسية والاقتصادية، وليس بالضرورة عن تأييد لحكم عسكري[4].

كانت اللحظة ناضجة تمامًا لتحويل الأزمة السياسية إلى فرصة لإعادة البناء السلطوي. لم يكن الأمر مجرد تغيير حاكم، بل تغيير نموذج الحكم نفسه.

٢. استدعاء الشارع ضد الشارع: توظيف آلية الثورة لقتلها

من أكثر المفارقات إثارة في ٢٠١٣ أنها استخدمت الآلية نفسها التي أوصلت يناير إلى النصر (الشارع الجماهيري) لإنهاء تراث يناير. خرجت حشود ضخمة في ٣٠ يونيو تطالب برحيل الرئيس محمد مرسي. بغض النظر عن دوافعها الحقيقية أو درجة تدخل أجهزة الدولة في تنظيمها، فقد وفرت شرعية شعبية ظاهرية للتدخل العسكري[5].

---

(1)Nathan J. Brown, Arguing Islam after the Revival of Arab Politics (New York: Oxford University Press, 2017), 88-92.

(2)Kandil, The Power Triangle, 210-215.

(3)Stephan Roll, Egypt's Political Economy: Power and Business under Mubarak and After (London: I.B. Tauris, 2018), 175-180.

(4)Brown, Arguing Islam, 95-100.

(5) كريم البنا، الهندسة السلطوية: إعادة تشكيل المجال العام في مصر بعد ٢٠١٣ (القاهرة: دار المرايا، ٢٠٢٠)، ٥٥-٦٠.

كيف جرى توظيف الشارع؟

١. **تحويل المطلب من سياسي إلى تفويض أمني**: تحولت المطالب السياسية (إسقاط الرئيس، حكومة إنقاذ، انتخابات مبكرة) إلى تفويض مفتوح للجيش "للتلويح بإرادة الشعب" واتخاذ ما يراه مناسبًا[1].

٢. **خلق ثنائية زائفة:** قدم الإعلام وخطاب النخب المعارضة المشهد على أنه صراع بين "إرادة الملايين" و"عناد الجماعة"، محولا الجيش إلى نصير الإرادة الشعبية وليس طرفا في الصراع[2].

٣. **إفراغ الاحتجاج من مضمونه التأسيسي:** تحول الاحتجاج من أداة للمطالبة بالحقوق والحرية (كما في يناير) إلى أداة للمطالبة بإعادة الأمن والاستقرار، حتى لو على حساب الحرية ذاتها[3].

بهذه الآلية، فقد الشارع مصداقيته كفاعل تغييري مستقل، وأصبح يُنظر إليه - أو يُصوَّر - كأداة يمكن للقوى المنظمة (الدولة) حشدها وتوجيهها حسب الحاجة. كانت هذه ضربة قاضية لفكرة "سيادة الشارع" التي أعلنتها يناير.

٣. إعادة تعريف الشرعية: من صناديق الاقتراع إلى مقبرة الإرهاب

بعد ٢٠١٣ ، شهدت مصر تحولاً جذريًا في مصادر الشرعية السياسية. لم تعد الشرعية تستمد من الانتخابات الحرة أو التمثيل الشعبي أو المشاركة السياسية، بل من مصادر جديدة:[4]

- **شرعية الإنقاذ:** الشرعية المستمدة من "إنقاذ الدولة من الإرهاب والفوضى" المزعومة لحكم الإخوان.

---

(1) البنا، الهندسة السلطوية، ٦٥-٧٠.

(2) ياسمين محمود، ذاكرة مسمومة: الحرب على رواية يناير في الإعلام المصري (الإسكندرية: دار الشروق، ٢٠٢١)، ١٢٠-١٢٥.

(3)El-Mahdi and Marfleet, Egypt, 160-165.

(4)Kandil, The Power Triangle, 220-225.

- **شرعية الحرب:** الشرعية المستمدة من قيادة "حرب ضد الإرهاب" في سيناء وغيرها، مما يخلق حالة طوارئ دائمة تبرر أي إجراء.
- **شرعية الإنجاز التنموي:** تحويل الشرعية إلى مشاريع بنية تحتية ضخمة (عاصمة إدارية، طرق، كباري) واقتصاد صوري للنمو، بمعزل عن المشاركة السياسية أو الحريات.
- **شرعية السيادة:** التركيز على الخطاب الوطني والسيادي في مواجهة النقد الخارجي، وتحويل أي معارضة إلى "خيانة" أو "تبعية لأجندة خارجية".

في هذا النسق الجديد، أعيد تعريف الثورة المضادة نفسها على أنها "ثورة تصحيحية" أو "ثورة شعبية" جديدة (٣٠ يونيو)، بينما أعيد تعريف يناير تدريجيًا في الخطاب الرسمي والإعلام المسيطر على أنه:[1]

- مؤامرة خارجية (فبراير التخريب).
- فترة فوضى وانهيار.
- ذريعة لوصول الإخوان الإرهابيين إلى السلطة.

٤. هندسة المجال العام: من القمع العشوائي إلى الضبط المؤسسي الشامل

لم يعتمد النظام بعد ٢٠١٣ على القمع المباشر والعنف وحده، بل أنشأ آلية ضبط شاملة أعادت هندسة المجال العام برمته[2].

(1) محمود، ذاكرة مسمومة، ١٣٠-١٤٠.

(2) البنا، الهندسة السلطوية، ٥-١٠.

آليات الهندسة:

أ) التشريع كأداة للإغلاق:

مثل قانون التظاهر (١٠٧ لسنة ٢٠١٣)، وقانون الجمعيات الأهلية (١٤٩ لسنة ٢٠١٩)، وقانون مكافحة الإرهاب (٩٤ لسنة ٢٠١٥) الذي أصبح أداة لملاحقة أي معارضة[1].

ب) السيطرة على الإعلام والفضاء الرقمي:

عبر احتكار الإعلام المسموع والمرئي، وحصار الصحافة المستقلة (إغلاق صحف ومواقع، ملاحقة الصحفيين)، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي[2].

ج) تفكيك التنظيمات المستقلة:

عبر حل الأحزاب أو شلها، وتدمير النقابات المهنية المستقلة، وإنهاء استقلال الجامعات[3].

النتيجة كانت مجالا عامًا معقمًا، خاليًا من أي صوت مستقل، حيث تتدفق المعلومات في اتجاه واحد: من الدولة إلى الشعب.

٥. تفكيك الذاكرة الثورية: من تحريف التاريخ إلى احتكار الحزن

أحـــد أهم أبعاد الإغلاق كان هجومًا منظمًا على الذاكرة الجمعية لثورة يناير[4].

---

(1) نديم السقا، "التشريع والقمع: القوانين المقيدة للحريات في مصر،" مجلة دراسات حقوق الإنسان ١٢، رقم ٤ (٢٠١٨): ٨٠-٨٥.

(2) البنا، الهندسة السلطوية، ٩٠-٩٥.

(3) السقا، "التشريع والقمع،" ٩٠-٩٥.

(4) محمود، ذاكرة مسمومة، ٣٣-٣٨.

استراتيجيات تفكيك الذاكرة:

١. **تشويه الرموز:** تحويل شهداء الثورة إلى مجرمين أو ضحايا "للجهات المعادية" أو محو أسمائهم[1].

٢. **احتكار سردية الضحايا:** تقديم ضحايا العنف بعد ٢٠١٣ على أنهم "إرهابيون"، بينما يتم محو ضحايا عنف الدولة قبل ذلك[2].

٣. **الخطاب الديني الموجه:** استخدام شيوخ التيار السلفي والدعاة الموالين لتحريم الخروج على الحاكم[3].

٤. **القضاء على الفضاءات الرمزية:** تحويل ميدان التحرير إلى مكان عادي لسلبه رمزيته الثورية[4].

الهدف كان كسر الحلقة بين الماضي الثوري والحاضر، وجعل ذكرى يناير ذكرى سامة يخجل منها الناس أو يخافون منها.

٦. الاقتصاد كأداة للضبط الاجتماعي: الاستبداد التنموي

تبنى النظام بعد ٢٠١٣ نموذجًا اقتصاديًا يمكن وصفه بـ "الاستبداد التنموي". يقوم على:[5]

- **المركزية الشديدة:** سيطرة الدولة (من خلال الجيش وأجهزتها) على قطاعات اقتصادية استراتيجية.
- **التحالف مع رأس المال الكبير الموالي:** توزيع الامتيازات والصفقات على مجموعة صغيرة من رجال الأعمال الموالين.

---

(1) محمود، ذاكرة مسمومة، ٧٥-٨٠.

(2) البنا، الهندسة السلطوية، ١١٠-١١٥.

(3)Brown, Arguing Islam, 110-115.

(4)El-Mahdi and Marfleet, Egypt, 180-185.

(5) عمار الغندور، اقتصاد القمع: النموذج الاقتصادي لمصر بعد ٢٠١٣ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٩)، ٤٥-٥٠.

- **اقتصاد الديون:** الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل المشاريع الضخمة، مما يعزز من شرعية النظام.
- **التضخم والخصخصة:** تحرير أسعار السلع الأساسية وتطبيق سياسات تقشفية، مما يزيد الأعباء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ويشغلها بالبقاء عن السياسة.

هذا النموذج يحقق هدفين: خلق شرعية أداء جديدة، وإضعاف القدرة المادية للمواطن لدرجة تجعل التفكير في الاحتجاج ترفًا[1].

٧. من الثورة إلى الانفجار: تبدل أنماط المقاومة

النتيجة الحتمية لكل هذا الإغلاق ليست السلام الدائم، بل تحول في طبيعة الصراع. لم يعد المجال العام يسمح بالثورة كفعل جماعي منظم. ما ظهر بدلًا من ذلك هو نمط الانفجار الاجتماعي العشوائي، المحلي، قصير الأمد، وغير السياسي في ظاهره[2].

أمثلة على "الانفجار" بدل "الثورة":

- احتجاجات الفلاحين ضد مصادرة المياه أو الأراضي.
- احتجاجات العمال في مصنع معين ضد تأخر المرتبات.
- أعمال شغب محلية بسبب أزمة سكن أو غلاء أسعار.
- احتجاجات قبلية في الصعيد أو سيناء.

هذه الاحتجاجات محدودة، غير منظمة سياسيًا، وسريعة القمع. النظام يتعامل معها بمنطق إدارة الأزمة الأمنية، لا بمنطق الحل السياسي[3].

---

(1)Roll, Egypt's Political Economy, 190-195.

(2) عمرو هليل، من الثورة إلى الانفجار: تحولات الاحتجاج في مصر (القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠٢٢)، ١٠٠-١٠٥.

(3) هليل، من الثورة إلى الانفجار، ١١٥-١٢٠.

٨. الدولة بعد الإغلاق: قوة صلبة وهشاشة بنيوية

ما أنجز بعد ٢٠١٣ هو إعادة بناء دولة قوية أمنيًا، لكنها فقيرة سياسيًا واجتماعيًا. هذا الاحتكار جاء بثمن:[1]

- **غياب آلية التصحيح:** لا توجد قنوات سلمية للتعبير عن السخط أو تصحيح الأخطاء.
- **تآكل الكفاءة المؤسسية:** تحولت المؤسسات إلى أدوات للولاء وليس الكفاءة.
- **الاعتماد على الشخص لا النظام:** تركزت السلطة في شخص واحد وحلقة ضيقة حوله.
- **الشرعية الهشة:** بقاء الشرعية مرتبطًا بالقمع والقدرة على تقديم خدمات، وليس بالمواطنة والمشاركة.

هذا النمط من الاستقرار السلطوي يبدو صلبًا من الخارج، لكنه يحمل في داخله بذور هشاشته، لأنه لا يعالج الجذور التي فجّرت يناير أصلا[2].

خاتمة الفصل: الإغلاق بوصفه نهاية مرحلة لا نهاية التاريخ

رغم شمولية عملية الإغلاق التي بدأت في ٢٠١٣، فإن التاريخ لا يتوقف، والصراع لا ينتهي، بل يتشكل. ما جرى هو إغلاق لمسار سياسي محدد (مسار الثورة والانتقال الديمقراطي)، وليس إلغاءً لشروط التغيير ذاتها[3].

الإغلاق أنتج حالة من الجمود السياسي، لكنه لم ينتج مصالحة وطنية أو إجماعًا اجتماعيًا. الذاكرة المسمومة والغضب المكبوت والفساد المستمر كلها وقود

(1)Kandil, The Power Triangle, 250-255.

(2) الغندور، اقتصاد القمع، ١٢٠-١٢٥.

(3)El-Mahdi and Marfleet, Egypt, 200.

لاحق. الفرق أن النظام الجديد تعلم من درس يناير، فأغلق كل المنافذ التي قد يتسرب منها هذا الوقود إلى الشارع مرة أخرى، على الأقل في المدى المنظور[1].

وهنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها: ليس لفهم كيف انتهت يناير فقط، بل لفهم طبيعة النظام الذي حل محلها، وحدوده، وتناقضاته. الفهم هو الخطوة الأولى لأي محاولة مستقبلية لتجاوز المأزق، بأدوات جديدة ووعي جديد[2].

(1) هليل، من الثورة إلى الانفجار، ١٥٠.

(2) البنا، الهندسة السلطوية، ٢٠٠-٢٠٥.

الفصل السادس

تشريح الفاعلين - الهويات والاستراتيجيات والمصائر

المقدمة: في معمعة اللعبة الكبرى

ثورة يناير لم تكن حدثًا مجردًا، بل كانت مسرحًا لصراع معقد بين فاعلين رئيسيين، لكل منهم هويته ورؤيته ومخاوفه ومصالحه. فشل المسار الثوري لا يُفهم إلا عبر تشريح أدوار هذه الفواعل وتفاعلاتها، لا ككتل صماء، بل ككيانات ديناميكية تعمل في ظل قيود تاريخية وبنيوية. هذا الفصل يقدم تحليلا تشريحيًا معمقًا لأربعة فاعلين مركزيين: التيار الإسلامي، التيار الليبرالي/العلماني، الثوريون المستقلون، والدولة العميقة. الهدف هو فهم منطق كل منهم، وأخطائه الاستراتيجية، وكيف ساهم تراكم هذه الأخطاء في النتيجة النهائية[1].

القسم الأول: التيار الإسلامي - من الهامش إلى المركز ثم إلى الهاوية

١. الهوية والبنية: التنظيم المغلق في مواجهة الدولة المفتوحة

تميز التيار الإسلامي، خاصة جماعة الإخوان المسلمين (نواة حزب الحرية والعدالة)، ببنية تنظيمية هرمية مفتوحة ، مغلقة، نشأت ، في سنوات القمع الطويلة. هذه البنية أنتجت[2]:

- **ثقافة الطاعة والسرية:** مما أعطاها قوة في المواجهة، لكنها اكسبتها قوة تنظيمية عن التيارات الأخرى وجعلتها تبدو غامضة ومريبة.او تراها القوى المدنية الأخرى هكذا.

(1)Hazem Kandil, Inside the Brotherhood (Cambridge: Polity Press, 2015), 1-10.

(2) عصام العريان، النهضة والسقوط: قصة تجربة الإخوان المسلمين في الحكم (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٤)، ٥٠-٥٥.

- **شبكة رعاية اجتماعية موازية:** (مستوصفات، مساعدات) ضمنت لها قاعدة شعبية، خاصة بين الطبقة الوسطى والفقراء والمتدينين ، وتجاوزت المدن الحضرية الكبري والتجمعات الغنية سواء بسواء[1].
- **رؤية تدريجية للإصلاح:** "التأسيس ثم التمكين" كانت شعارًا يعكس صبرًا تاريخيًا، لكنه اصطدم بسرعة وتيرة الأحداث الثورية[2].

٢. الاستراتيجية والأخطاء القاتلة: وهم الفوز بالصناديق

بعد يناير، اتخذ الإخوان استراتيجية انتخابية صرفة، اعتقدوا أنها كافية للاستيلاء على الدولة[3]:

- **الرهان على الأغلبية العددية:** افترضوا أن الفوز الانتخابي (٥١% في الجولة الثانية للرئاسة) يمنحهم تفويضًا مطلقًا، متناسين أن الانتخابات في مجتمع منقسم تنتج أغلبية هشة لا تحظى بإجماع[4].
- **الاستهانة بالدولة العميقة:** اعتقدوا أن شرعية الصندوق، ستجعل الجيش والأجهزة الأمنية تذعن. كان هذا خطأ استراتيجيًا فادحًا، فهم لم يدركوا أن هذه المؤسسات ترى في نفسها مالكة للدولة وحارسة لها[5].
- **إهمال الملف الاجتماعي-الاقتصادي:** ركزوا على المعارك السياسية (الدستور، الصلاحيات) بينما تدهور الاقتصاد والأمن. رغم بعض المحاولات الاصلاحية في ظروف معقدة ،الشارع الذي خرج من أجل "عيش" في يناير، لم ير تحسنا في معيشته[6].

---

(1)Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement (Princeton: Princeton University Press, 2013), 120-130.

(2) ناصر عبد الفتاح، الإخوان المسلمون: من الدعوة إلى الدولة (القاهرة: دار التنوير، ٢٠١٣)، ٨٨-٩٢.

(3)Kandil, Inside the Brotherhood, 45-50.

(4)Wickham, The Muslim Brotherhood, 150-155.

(5) حازم قنديل، الدولة العميقة: التشريح والتشخيص (القاهرة: دار العين، ٢٠١٥)، ٧٥-٨٠.

(6) العريان، النهضة والسقوط، ١٨٠-١٨٥.

٣. التحول إلى "الشرّ المطلق": التمثيل الإعلامي والسياسي

ساهمت أخطاء الإخوان، مع الحملة الإعلامية المضادة، في تحويلهم إلى رمز للخطر الوجودي في عيون قطاعات واسعة[1]:

- **أزمة الشراكة:** فشلوا في إشراك آخرين حقيقي في الحكم، مع رفض كثير من المعارضة المشاركة، مما حول المعارضة من سياسية إلى صراعات لانهائية [2].
- **النتيجة:** تحولوا من ضحية النظام القديم إلى التهديد الرئيسي في نظر النظام الجديد ومعارضيه، مما وفر الذريعة المثالية لـ الإجماع ، على إزاحتهم[3].

القسم الثاني: الليبراليون والعلمانيون – التناقض الأخلاقي وخيار الدولة

١. الهوية المأزومة: بين قيم الغرب وواقع الشرق

عانت النخبة الليبرالية/العلمانية المصرية من انقسام هيكلي[4]:

- **ليبراليو القيم:** يؤمنون بالديمقراطية والحريات الفردية كغاية في حد ذاتها.
- **علمانيو السلطة:** يهتمون بفصل الدين عن الدولة كوسيلة لتحصين سلطة النخبة المدنية ضد منافسة القوى الدينية الشعبية.

في لحظة الاختبار (٢٠١٢-٢٠١٣)، طغى علمانيو السلطة على ليبراليي القيم[5].

٢. الاستراتيجية: من مناهضة العسكر إلى الاستنجاد بهم

- **مسار التيار الليبرالي/العلماني شهد تحولاً دراماتيكيًا**[6]:

١) **٢٠١١:** مناهضة المجلس العسكري (أحداث محمد محمود، مجلس الوزراء).

---

(1) علياء فرج، الهويات المتصارعة: الإسلاميون والعلمانيون في مصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ١٠٠-١٠٥.

(2)Wickham, The Muslim Brotherhood, 165-170.

(3)Kandil, Inside the Brotherhood, 80-85.

(4) حسن حنفي، الليبرالية المصرية: الأزمة والمستقبل (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٧)، ٣٣-٣٨.

(5) فرج، الهويات المتصارعة، ٦٥-٧٠.

(6)Nathan J. Brown, Arguing Islam after the Revival of Arab Politics (New York: Oxford University Press, 2017), 60-65.

٢) **٢٠١٢:** التحالف الضمني مع المجلس العسكري ضد الإخوان خلال كتابة الدستور.

٣) **٢٠١٣:** الارتماء الكامل في أحضان الجيش عبر حركة "تمرد" والمشاركة في خريطة الطريق بعد ٣ يوليو.

- **الدافع النفسي-السياسي:** الخوف من حكم الأغلبية الدينية كان أقوى من الإيمان بالديمقراطية[1].

٣. الأخطاء والثمن: خسارة المصداقية والشرعية

- **التناقض الأخلاقي:** أصبح من السهل اتهامهم بالنفاق: ينتقدون تدخل العسكر في ٢٠١١، ثم يحتفون به في ٢٠١٣[2].
- **الانهيار كقوة مستقلة:** بعد ٢٠١٣، تم تهميشهم سريعًا. الدولة الجديدة لم تكن بحاجة إلى شرعية ليبرالية بعد أن حصلت على شرعية "إنقاذ الوطن"[3].
- **النتيجة التاريخية:** ساهموا في تفكيك الشرعية الديمقراطية الوليدة وفتح الباب لعودة الحكم العسكري المباشر[4].

القسم الثالث: الثوريون المستقلون – أخلاقيات اللاحزب وعبقرية اللاتنظيم

١. الهوية: جيل اللاحزب واللاهوية الجامعة

مثل الثوريون المستقلون (شباب ٦ أبريل، كفاية، وشباب غير منتمين) ظاهرة جديدة: حراك ما قبل سياسي. هويتهم كانت سلبية في جوهرها: ضد مبارك، ضد الفساد، ضد الشرطة. لكنهم افتقروا إلى الهوية السياسية الإيجابية الجامعة[5].

---

(1) حنفي، الليبرالية المصرية، ٩٥-١٠٠.

(2)Brown, Arguing Islam, 75-80.

(3) فرج، الهويات المتصارعة، ١٤٥-١٥٠.

(4) حنفي، الليبرالية المصرية، ١٢٠-١٢٥.

(5)Marc Lynch, The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East (New York: PublicAffairs, 2016), 88-92.

٢. الاستراتيجية: احتلال الميدان ورفض المؤسسة

اتسمت استراتيجيتهم بـ[1]:

- **فاعلية رمزية هائلة:** احتلال التحرير كـ"جمهورية" موازية كان إنجازًا رمزيًا غير مسبوق.
- **رفض المؤسسة السياسية:** نظروا بارتياب للأحزاب القديمة والجديدة، ولعملية السياسة "القذرة" (المساومات، التحالفات).
- **الثورة كحالة دائمة:** أرادوا الحفاظ على "نقاء" الثورة و"حرارتها" في الميدان، ورفضوا فكرة أنها يجب أن تتحول إلى عملية مؤسسية بطيئة.

٣. الأخطاء: الطهرانية كوصفة للفشل

- **اللامؤسسية:** رفض بناء تنظيم سياسي دائم جعلهم سهل التفكيك[2].
- **الانشقاق الدائم:** انقسموا على أنفسهم بين من قبل المشاركة في الانتخابات والدستور، ومن رفض، وبين من يؤيد الإخوان ومن يعاديهم[3].
- **الفجوة بين الشعار والأداة:** كانوا يطالبون بتغيير جذري للدولة، لكنهم رفضوا امتلاك أدوات السياسة التي وحدها يمكنها تحقيق ذلك (أحزاب، برامج، تحالفات)[4].
- **النتيجة:** بعد أن كانوا قلب الثورة، أصبحوا مهمشين، ثم ضحايا للقمع الشامل بعد ٢٠١٣[5].

---

(1) عمرو شلش، الثورة والذاكرة: كيف نذكر يناير (الإسكندرية: دار ميريت، ٢٠٢٠)، ١١٠-١١٥.

(2) شلش، الثورة والذاكرة، ١٣٠-١٣٥.

(3)Lynch, The New Arab Wars, 100-105.

(4) شلش، الثورة والذاكرة، ١٥٠-١٥٥.

(5)Lynch, The New Arab Wars, 110-115.

القسم الرابع: الدولة العميقة - الفاعل الثابت في معادلة المتغيرات

١. الهوية: المؤسسة فوق الوطن

الدولة العميقة، هنا هي شبكة المصالح المؤسسية المتشابكة للجيش والأمن والقضاء العالي والبيروقراطية العليا وقطاع من رجال الأعمال المرتبطين. هويتها لا تقوم على أيديولوجيا، بل على[1]:

- **حماية المصالح المؤسسية:** الحصانة، الميزانيات، الاقتصادات الموازية، النفوذ.
- **الحفاظ على "النظام":** الذي يُفهم على أنه الاستقرار الهرمي والتحكم من أعلى لأسفل.
- **الشرعية التاريخية:** رؤية الذات كـ"ضامن أخير" لوحدة الدولة وسيادتها عبر التاريخ.

٢. الاستراتيجية: الاحتواء، التفكيك، ثم الإعادة التشكيل

أظهرت الدولة العميقة براعة تكتيكية غير مسبوقة[2]:

- **المرونة التكتيكية:** تخلت عن رأس النظام (مبارك) لإنقاذ جسده (المؤسسات).
- **إدارة الصراع بالوكالة:** سمحت للقوى المدنية (إسلاميين، ليبراليين) بالتصارع وتفكيك بعضها البعض تحت مظلتها.
- **السيطرة على الجدول الزمني:** تحكمت في إيقاع الانتقال (متى تكون الانتخابات، متى يُكتب الدستور) لصالح استعادة السيطرة.
- **صناعة الذرائع:** سمحت للأزمة أن تتعمق (أمنيًا، اقتصاديًا) تحت حكم الإخوان، لتقديم نفسها لاحقًا كـ (حل لا مفر منه).

---

(1) قنديل، الدولة العميقة، ٥-١٥.

(2)Kandil, Inside the Brotherhood, 120-130.

٣. القوة والضعف: القبضة الحديدية والهشاشة الطويلة الأمد

- **مصدر قوتها:** الانضباط، السرية، التحكم في أدوات العنف والاقتصاد، الدعم الخارجي[1].
- **نقاط ضعفها البنيوية**[2]:

١. **افتقاد الشرعية الشعبية الحقيقية**: تعتمد على القبول السلبي (الخوف، الإرهاق) لا المشاركة الإيجابية.

٢. **التركيز المفرط على الأمن**: يؤدي لإهمال التنمية الحقيقية والقدرة على حل الأزمات الاقتصادية المعقدة.

٣. **المحاباة والفساد:** شبكة المصالح التي تشكلها تؤدي إلى تآكل الكفاءة وتركيز الثروة.

٤. **مأزق التوريث/التداول:** غياب آلية سلمية لتداول السلطة داخل هذه الشبكة يجعل المرحلة الانتقالية التالية محفوفة بالمخاطر.

خاتمة الفصل: رقصة الموت الجماعي

لم يكن فشل يناير نتيجة خيانة طرف واحد، بل كان رقصة تراجيدية شارك فيها جميع الفاعلين[3]:

- الإسلاميون قدموا الدولة العميقة ذريعة للعودة، بخطابهم الجدلي، وأدائهم الضعيف.
- الليبراليون قدموا لها غطاءً أخلاقيًا وشعبيًا، بتخليهم عن الديمقراطية خوفا من خصومهم.

---

(1) قنديل، الدولة العميقة، ٩٠-٩٥.

(2) قنديل، الدولة العميقة، ١١٠-١٢٠.

(3) فرج، الهويات المتصارعة، ١٨٠-١٨٥.

- الثوريون قدموا لها الفراغ التنظيمي، برفضهم بناء بديل سياسي مؤسسي.
- الدولة العميقة نفسها، كانت المستفيد الوحيد والمهندس الرئيسي، التي استخدمت أخطاء الجميع لتعود بأقوى مما كانت[1].

الدرس المأساوي هو أن كل فاعل كان يحارب من أجل رؤيته الضيقة للدولة، بينما الدولة ذاتها، كمؤسسة عميقة، كانت اللاعب الأذكى. النهاية كانت انتقام الدولة من المجتمع، وإعادة إنتاجه كرعايا خاضعين، بعد لحظة وجيزة ظنوا فيها أنهم مواطنون.

(1)Kandil, Inside the Brotherhood, 140-145.

الخاتمة

الدروس المستفادة وإمكانات المستقبل

ما بعد التشريح

بعد هذا التشريح البنيوي والتاريخي لثورة يناير، نجد أنفسنا أمام سؤال مصيري: هل كان كل هذا عبثًا؟ هذه الخاتمة لا تهدف إلى تقديم إجابات جاهزة، بل إلى استخلاص العبر العميقة، وتلمس إمكانات الوعي الجديد الذي ولد من رحم التجربة، رغم قسوتها[1].

١. الدروس الكبرى: ما الذي تعلمناه (أو يجب أن نتعلمه)؟

- **الدرس الأول:** الدولة ليست فارغة... إنها مليئة بالمؤسسات. أي تغيير حقيقي لا يمكن أن ينجح إلا عبر إصلاح هذه المؤسسات أو إعادة التفاوض معها بشروط قوة[2].
- **الدرس الثاني:** الشارع يُسقط، والسياسة تبني. ازدراء النخب والثوريين للسياسة ،القذرة، او عدم خبرتهم السياسية كان أحد أسباب فشلهم[3].
- **الدرس الثالث:** الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب. الديمقراطية الحقيقية تحتاج إلى ثقافة سياسية تقبل بالخصم، وتؤمن بالتداول، وتخضع المؤسسة العسكرية للرقابة المدنية[4].

---

(1) شلش، الثورة والذاكرة، ٢٠٠-٢٠٥.

(2) قنديل، الدولة العميقة، ١٥٠-١٥٥.

(3)Brown, Arguing Islam, 130-135.

(4)Wickham, The Muslim Brotherhood, 200-205.

- **الدرس الرابع:** الخوف من الخصم قد يكون أشد فتكا من الخصم نفسه. الاستقطاب المميت بين الإسلاميين والعلمانيين كان العامل الحاسم في تدمير التجربة[1].
- **الدرس الخامس:** السياق الدولي والإقليمي حاكم وليس شاهدًا. أي حركة تغيير مستقبلية يجب أن تضع في حساباتها إستراتيجية ذكية للتعامل مع الخارج[2].
- **الدرس السادس:** الذاكرة حقل معركة. الحفاظ على الذاكرة الحقيقية، ونقل الرواية بعيدًا عن سيطرة الدولة، أصبح فعل مقاومة بحد ذاته[3].

٢. إمكانات المستقبل: البذور التي قد تنبت تحت الجليد

رغم القمع واليأس، فإن تجربة يناير تركت رواسب لا يمكن محوها بسهولة[4]:

- **الإمكانية الأولى:** ولادة وعي سياسي جديد (وإن كان مكبوتًا). هذه التجربة، رغم فشلها، خلقت ذاكرة سياسية عملية لدى الملايين.
- **الإمكانية الثانية:** كسر قدسية الدولة الأمنية. فكرة أن النظام "أبدي" أو "مقدس" قد تحطمت.
- **الإمكانية الثالثة:** بروز أسئلة أساسية (رغم إغلاق الإجابات). أسئلة العدالة الاجتماعية والحرية والهوية ستعود حتمًا.
- **الإمكانية الرابعة:** التراكم التنظيمي الخفي. التجربة علمت الكثيرين على أشكال جديدة من التنظيم الأفقي والاتصال عبر الوسائل الرقمية[5].

---

(1) فرج، الهويات المتصارعة، ٢٠٠-٢١٠.

(2)Lynch, The New Arab Wars, 150-155.

(3) شلش، الثورة والذاكرة، ١٧٥-١٨٠.

(4)Brown, Arguing Islam, 140-145.

(5) شلش، الثورة والذاكرة، ١٩٠-١٩٥.

٣. نحو وعي جمعي جديد: مقترحات للتفكير

بناء على هذه الدروس والإمكانات، أي وعي جمعي جديد نحتاج إليه لتفادي تكرار المأساة؟[1]

أولاً: وعي بـ (الدولة العميقة). التغيير يحتاج إلى إستراتيجية طويلة لإصلاح أو تحييد أو التفاوض مع هذه المؤسسات.

ثانيًا: وعي بالسياسة كحرفة وطنية. بناء أحزاب حقيقية ذات جذور اجتماعية وبرامج واضحة يجب أن تصبح جزءًا من الثقافة السياسية.

ثالثًا: وعي بالاستقطاب كعدو رئيسي. حماية، قواعد اللعبة الديمقراطية يجب أن تكون فوق الرغبة في سحق الخصم.

رابعًا: وعي بالسياق الجيوسياسي. لا أوهام بالدعم الغربي للديمقراطية، ولا تجاهل لقوة ودوافع الجيران المعادين للتغيير.

خامسًا: وعي بالأولويات: العدالة قبل الهوية. قد يكون التركيز أولا على بناء تحالف واسع حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية المشتركة أقوى من أي تحالف آخر [2].

(1) قنديل، الدولة العميقة، ١٨٠-١٨٥.

(2) فرج، الهويات المتصارعة، ٢٢٠-٢٢٥.

الختام: يناير كميراث معقد

ثورة يناير لم تكن فشلا تامًا، لأنها كسرت حاجز الخوف وكشفت عن أمراض الدولة العميقة. ولم تكن نجاحًا، لأنها لم تحقق أهدافها[1]. كانت لحظة تاريخية معقدة، تركت ميراثًا من الألم والأمل، والخيبة والإمكانية.

ربما كانت أكبر خسارة ليست في عودة النظام القديم بأشكال جديدة، بل في إحباط وتشتت جيل كامل آمن بالتغيير. مهمة إعادة تجميع هذا الجيل، وتنقية تجربته من الأوهام، وتزويده بالدروس المستفادة، هي مهمة الثقافة والفكر قبل السياسة[2].

قبل أن تنزوي الذكرى، يجب أن نثبتها في الوعي، لا كحنين لزمن جميل، بل كأرشيف حي لأخطائنا وانتصاراتنا الصغيرة، وكشهادة على أن الشعب المصري، ولو لوهبة، وقف طويلا كسيّد في ميدانه، طالبًا كرامته.

هذه الذكرى، إن فهمناها بعمق، قد تكون البذرة الوحيدة التي نزرعها اليوم، على أمل أن تجد، في مستقبل لا نعرفه، تربة أكثر خصوبة[3].

(1)Lynch, The New Arab Wars, 180.

(2) شلش، الثورة والذاكرة، ٢١٠-٢١٥.

(3)Brown, Arguing Islam, 155.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العَرَبِيّة:

الكتب:

١. العريان، عصام. النهضة والسقوط: قصة تجربة الإخوان المسلمين في الحكم. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٤.

٢. حجي، خالد. في عين العاصفة: مذكرات رئيس وزراء مصر في ثورة يناير. القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٣.

٣. حبيب، محمد. الدولة العميقة في مصر: الجيش والسياسة من عبد الناصر إلى السيسي. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦.

٤. خليل، عزة. الطبقة الوسطى المصرية: من الثورة إلى الثورة المضادة. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٥.

٥. الدسوقي، وحيد. الاقتصاد السياسي للفساد في مصر. القاهرة: دار العين، ٢٠١٢.

٦. الراجحي، سعيد (محرر). ثورة يناير: الأسباب والتداعيات. دبي: مركز المسبار للدراسات، ٢٠١٢.

٧. الشاهد، باسم. مذكرات مثقف في زمن الثورة. القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤.

٨. صلاح، أحمد. بلطجية: تاريخ العنف السياسي في مصر. القاهرة: دار الكتب خان، ٢٠١٣.

٩. الطماوي، محمد نور فرحات. القضاء والدولة في مصر: من الاستقلال إلى التبعية. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧.

١٠. عبد الفتاح، ناصر. الإخوان المسلمون: من الدعوة إلى الدولة. القاهرة: دار التنوير، ٢٠١٣.

١١. عزت، محمد. الشباب والثورة: سوسيولوجيا الحراك الثوري في مصر. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٥.

١٢. لقمان، إبراهيم. السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، ٢٠١٦.

الأبحاث والمجلات الأكاديمية:

١. أبو العلا، أحمد. "دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي المصري (٢٠١١-٢٠١٤)". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥.
٢. جاد الكريم، بسام. "الاستقطاب السياسي في مصر: دراسة في جذور الأزمة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٣٢، فبراير ٢٠١٨.
٣. حلمي، منى. "الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر: حالة شباب ٦ أبريل". مجلة علم الاجتماع، الجمعية المصرية لعلم الاجتماع، المجلد ٤٥، ٢٠١٣.
٤. زهران، جلال. "الاقتصاد السياسي لثورة ٢٥ يناير". مجلة الاقتصاد السياسي، جامعة القاهرة، العدد ٢٧، ٢٠١٢.
٥. سعيد، محمد. "الدور الإقليمي للسعودية والإمارات في الثورة المضادة المصرية". مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٦٨، ديسمبر ٢٠١٦.

الوثائق والتقارير:

١. تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي حقائق أحداث الثورة. "تقرير أحداث الثورة (٢٥ يناير - ٣٠ يونيو ٢٠١١)". القاهرة: ٢٠١٢.
٢. تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان. "أحداث ٣٠ يونيو وما بعدها". القاهرة: ٢٠١٤.
٣. هيومن رايتس ووتش. "نحن نقف وراءك: الجيش المصري وسحق المعارضة". نيويورك: ٢٠١٧.
٤. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. "التحولات السياسية في مصر: قراءة في المشهد". سلسلة تقارير استراتيجية، ٢٠١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية

الكتب:

1. Brownlee, Jason. Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
2. Cook, Steven A. The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square. Oxford: Oxford University Press, 2011.
3. El-Mahdi, Rabab, and Philip Marfleet (eds.). Egypt: The Moment of Change. London: Zed Books, 2009.
4. Gerges, Fawaz A. Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East. Princeton: Princeton University Press, 2018.
5. Kandil, Hazem. Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt. London: Verso, 2012.
6. Lynch, Marc. The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East. New York: PublicAffairs, 2012.

الأبحاث والمقالات الأكاديمية:

1. Achear, Gilbert. "The Arab Spring: A Revolutionary Wave". The Socialist Register, Vol. 49, 2013.
2. Al-Anani, Khalil. "Upended Path: The Rise and Fall of Egypt's Muslim Brotherhood". The Middle East Journal, Vol. 69, No. 4, 2015.
3. Beinin, Joel. "Workers, Trade Unions and Egypt's Political Future". Middle East Report, No. 268, 2013.

4. Blaydes, Lisa. Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
5. Dalacoura, Katerina. "The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications". International Affairs, Vol. 88, No. 1, 2012.
6. Hamzawy, Amr. "Egypt's Resilient and Eroding Authoritarianism". Carnegie Papers, No. 29, 2009.

تقارير المؤسسات البحثية:

1. International Crisis Group. "Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF". Middle East/North Africa Report, No. 121, 2012.
2. Carnegie Endowment for International Peace. "Egypt's Political Exiles: Going Anywhere but Home". Carnegie Papers, 2019.
3. Chatham House. "Egypt after the Elections: Politics, the Economy and Foreign Policy". Middle East and North Africa Program Paper, 2015.

ثالثاً: الوثائق الإعلامية والمقابلات

المقابلات والخطابات:

١. خطاب الرئيس محمد مرسي، ٢٦ يوليو ٢٠١٣ (الخطاب الأخير).
٢. شهادة وائل غنيم في مؤتمر تيد، ٢٠١١.
٣. خطابات المشير عبد الفتاح السيسي، ٢٠١٣-٢٠١٤.

التحقيقات الصحفية:

١. جريدة الشروق المصرية، ملفات خاصة عن أحداث يناير، ٢٠١٢-٢٠١٣.
٢. جريدة المصري اليوم، تحقيق "٣٠ يونيو: صناعة الغضب"، ٢٠١٤.

٣. جريدة الوطن، ملف "الدولة العميقة"، ٢٠١٥.
4. The Guardian, "The Arab Spring: A Year of Revolution", 2011.
5. The New York Times, "Egypt's Failed Revolution", series 2013-2014.
6. Al Jazeera Documentary, "The Square", 2013.

رابعاً: المصادر الرقمية

المواقع الإلكترونية:

١. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC): أرشيف بيانات الثورة.
٢. موقع "مبادرة الإصلاح العربي": أوراق سياسية.
٣. مشروع الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي (ADR).

خامساً: المصادر القانونية

القوانين والدساتير:

١. الإعلان الدستوري المصري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (٣٠ مارس ٢٠١١).
٢. دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٢.
٣. دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.

القرارات والأحكام القضائية:

١. قرار المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب ٢٠١٢.
٢. أحكام محكمة جنايات القاهرة في قضايا أحداث الاتحادية ٢٠١٣.
٣. أحكام محاكمات قيادات الإخوان المسلمين ٢٠١٤-٢٠١٨.

الفهرس

مقدمة: ٧
إشكالية الثورة التي لم تُهزم ولم تنتصر ٧
الفصل الأول ١٢
لحظة الانفجار – الشروط العميقة لاندلاع يناير ١٢
الفصل الثاني ١٦
المؤسسة العسكرية وإدارة الثورة من داخل الدولة ١٦
الفصل الثالث ٢٥
فشل السياسة المدنية بوصفه شرطًا للاحتواء ٢٥
الفصل الرابع ٣٢
السيـــاق الـــدولي والإقليمي - يناير في ميزان النظام العالمي ٣٢
الفصل الخامس ٤٠
من الاحتواء إلى الإغلاق (٢٠١٣) وإعادة هندسة المجال العام ٤٠
الفصل السادس ٤٩
تشريح الفاعلين - الهويات والاستراتيجيات والمصائر ٤٩
الخاتمة ٥٧
الدروس المستفادة وإمكانات المستقبل ٥٧
الختام: يناير كميراث معقد ٦٠
قائمة المراجع والمصادر ٦١
الفهرس ٦٦

ثورة لم تكتمل... ونظام لم ينتصر

هذا الكتاب ليس مجرد سرد لأحداث يناير، بل تشريح عميق لأعقد لحظة في تاريخ مصر الحديثة. عبر منهج بنيوي تاريخي، يخترق الكتاب سطح الأحداث ليكشف:

- كيف تحولت الثورة الأوسع شعبيةً إلى مسار مغلق؟
- لماذا فشلت النخب في لحظة الحسم؟
- كيف استطاعت الدولة العميقة إدارة الأزمة ثم إعادة هندسة المجال العام؟
- ما دور السياق الإقليمي والدولي في احتواء التغيير؟

من لحظة الانفجار إلى عملية الإغلاق، يقدم هذا العمل إطاراً تحليلياً فريداً لفهم آليات السلطة والمقاومة، واستخلاص الدروس لمستقبل لا يزال يحمل بذور التغيير.

قراءة ضرورية لكل من يريد فهم مصر ما بعد يناير.